

دراسات في السياسة الاستعمارية

مُقَا مَقَا

ثورة الأحرار في كينيا

بقلم

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعة الأولى

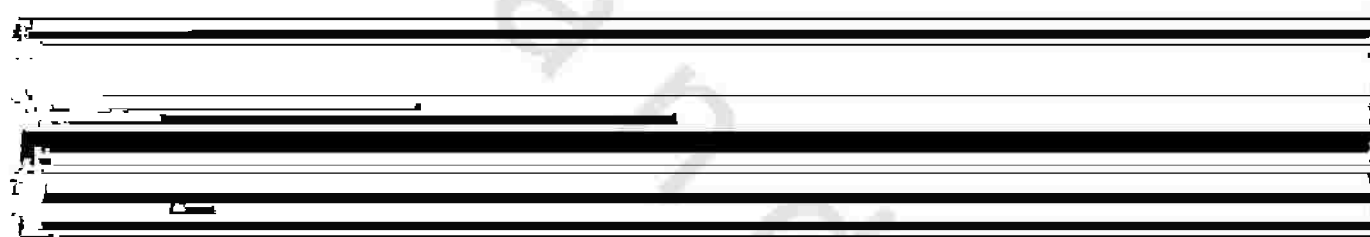
١٩٥٢

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

oboeikandi.com



oboeikandi.com

ظهرت الطبعة الثانية من :

حقيقة الانقلاب الأخير في مصر

نفدت الطبعة الأولى في أيام قلائل ، وهما هي الطبعة الثانية تصدر
وقد تناولتها يد التنقيح والزيادة بصورة واضحة .

THE MILITARY COUP IN EGYPT

AN ANALYTIC STUDY

By

Dr. Rashed El-Barawy

عرض وتحليل لانقلاب يولييه ١٩٥٢ أمام الرأى العام الأجنبى
فى مصر والعالم ، ويتضمن النص الكامل بالإنجليزية لجميع قوانين
الإصلاح التى صدرت منذ ذلك التاريخ .

٣٥ قرشاً

٧ شلنات

فى مصر

فى الخارج

الثنى

دراسات في السياسة الاستعمارية :

أول سلسلة من نوعها في المكتبة العربية

- ١ - حرب البترول في الشرق الأوسط (تحت الطبع)
- ٢ - مشروع سوريا الكبرى
- ٣ - مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)
- ٤ - الكتلة الإسلامية

الكتاب الذي لا تخلو منه مكتبة

مجموع الوثائق السياسية

الجزء الأول

المركز الدولي

لمصر والسودان وقناة السويس

يشمل النصوص الكاملة للوثائق منذ عام ١٨٤٠ حتى إلغاء معاهدة

١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ ، مع تحليلها والتعليق عليها .

دراسات فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية:

- ١ - مشروعات السنوات الخمس
- ٢ - الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط تأليف بونيه
- ٣ - النظام الاشتراكى
- ٤ - التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث
- ٥ - دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الأوسط

لماذا أكتب هذه الصفحات

يشهد العالم اليوم ثورات تنفاوت من حيث حدتها وعنفها ، في المناطق والمستعمرات الإفريقية التي يسيطر عليها الرجل الأبيض ولا يريد أن يعترف أن الظروف قد تغيرت ، وأن الاستعمار أصبح من أخطاء التاريخ التي ينبغي محوها ، لأنه صار بالفعل قيداً على التقدم الذي تجاهد من أجله البشرية

لقد بدأت القارة المظلمة تتحرك للخلاص من الاستغلال ، وقامت الشعوب الإفريقية تطالب بحقوقها الأساسية ، في الحرية والاستقلال والمساواة . ففي اتحاد جنوب إفريقية وفي كينيا وأوغنده وتنجانيقا والكنغو وغيرها تعلن الشعوب إنها لم تعد تحتل سياسة التمييز العنصري ، ولن تقبل أن تظل موارد بلادها وثرواتها احتكراً لهذه القلة البيضاء من الأوربيين وأمشاهم ، ولن تسمح للرجل الأبيض أن يظل السيد والحاكم الذي يعمل بما يملك من قوة وحيلة على أن يبقيا في هذا المستوى المنحط من الفقر والجهل والمرض .

إن الدول الاستعمارية تعمل جاهدة على إخفاء الحقائق ، فهي تصمم الإفريقيين المساكين الأحرار بأنهم إرهابيون تارة ، وإنهم مدفوعون من جانب عوامل خارجية تارة أخرى ؛ كما تسلط عليهم في الوقت نفسه أسلحة التدمير والتقتيل بعد الاضطهاد والسجن والمحاكمات التي تنفر منها أولى مبادئ الفدالة ، وهاهي تونس والجزائر

ومراكش تقدم لنا الدليل القاطع على أساليب الاستعمار . ولكن هذا الذى نلقاه فى مختلف أرجاء القارة الإفريقية إن هو إلا الانعكاس الطبيعى للقومية الناهضة والنزاعة إلى تحقيق أهدافها فى الحرية والمساواة والعدالة ، من أجل الصالح الإنسانى العام والسلام العالمى .

ولقد برزت فى الآونة الأخيرة الحركة القائمة الآن فى كينيا وأخذت تسترعى الانتباه فى كل مكان ، وصار اسم « ماو ماو » على الألسنة . والفرض من هذه الصفحات أن نلقى قدراً كافياً من الضوء على هذه الحركة والعوامل الأساسية التى تكمن وراءها ، من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ولنبين أنها جزء من هذه الثورة التحريرية التى تحتاج ما جرى العرف الاستعمارى على تسميتها بالقارة المظلمة أو السوداء .

منذ سنوات قليلة تحدث المستر تريفيثلى ، الأمين العام السابق للأمم المتحدة ، فقال إن عهد سيطرة الرجل الأبيض على آسيا قد انتهى ، ولم يعد له سوى إفريقية ؛ وهى الأخيرة قد أخذت تنفيق من سباتها وتطالب بحريتها حتى تلحق بركب الحضارة الذى يعمل الإستعمار على تعطيل سيره ؛ وهى لن تتوقف عن كفاحها حتى تبلغ غايتها ، طال الزمن أو قصر ، وشاء الاستعمار أو لم يشأ .

رائد البراوى

ماذا تعرف عن كينيا ؟ (١)

تقع مستعمرة ومحمية كينيا على ساحل المحيط الهندي فيما بين
نهر أومبا Umba ورأس ديك Dick's Head ، وتمتد في الداخل حتى
بحيرة قسكتوريا وأوغنده . والمساحة الكلية ٢٢٤ر٦٠ من الأميال
المربعة ، بينما يبلغ عدد السكان ٢٠٠ر٩٢.٩ نسمة طبقا لتقدير عمل
في ٢٥ فبراير عام ١٩٤٨ ، ومن هؤلاء : -

٢٥ر٠٠ أوربي

٩٠٠ر٩ هندي

٩٠٠ر٢٣ عربي

٠٠٠ر٥٠٠ إفريقي

ويكثر العرب على مقربة من الساحل ، ويرجع وجودهم إلى القرون
الماضية حين كان للعرب سلطان في هذه المناطق . ووفد عدد كبير من
الهنود حين بدأ إنشاء الخط الحديدي ، كما اشترك عدد من الجنود والسيخ
في غزو إفريقية الشرقية لحساب إنجلترا ، ولا ينبغي أن ننسى
كذلك العلاقات التجارية القديمة بين الهند وشرق إفريقية أما
الأوربيون ، وأغلبيتهم الساحقة من الإنجليز ، فقد وفدوا إلى البلاد
بعد بدء استعمارها . وإذا ما توغلنا إلى الداخل ألفينا أجناسا من
الإفريقيين يتكلمون لغات البانتو ، كما نجد قبائل أخرى غيرها مثل

كافيروندى، ناندى، لومبوا، ماساي . ويقع ثغر ممباسا على الجانب الشرقى من جزيرة بهندا الاسم ، وهو نهاية سكة حديد « كينيا - أوغنده » . وعلى الجانب الجنوبى الغربى من الجزيرة نفسها نجد ميناء كيليندى Kilindi ، وهو من أفضل الموانى الواقعة على الساحل الشرقى لافريقية ويتسع للسفن الكبيرة .

والأرقام التالية عن التجارة الخارجية تلى ضوءاً على أهمية البلاد الاقتصادية :

السنة	الواردات	الصادرات	إيرادات الجمرك
١٩٤٣	١٢٠٩٠٠٠٠٠	٩٠٨٠٨٠٤٦٣	١٠٣١٠٦٧٧
١٩٤٤	١٣٠٩٤٠٠٤٨٦	١٢٠٤٣٩٠٩	٢٠٢٨٨٠١٧٤
١٩٤٥	١٣٠٠١٩٠٧٤٨	١٥٠٧٣١٠٧٣٠	٢٠٢٤٤٠١٠٩
١٩٤٦	٢٠٠٣٠٦٠٤٧١	١٦٠/٥٠٨٢٠	٣٠٦٩٠٠٠٠٥
١٩٤٧	٢٩٠٥٢٨٠٥٤٤	٢١٠٠٦٥٠٦٢١	٤٠٩١٨٠٧٠١

وتعتبر بريطانيا العميل الأول كما يتضح من البيان التالى :

السنة	الصادرات إلى بريطانيا	الواردات من بريطانيا
١٩٤٧	٩٠٩٠٠٠١٦٧	٣٠٧٥٩٠٣١٨
١٩٤٨	١٧٠٤٤٥٠٨٦٧	٤٠٧٤٠٤٤٢

وأهم غلات الإصدار البن والشاى وقصب السكر والقطن (بمقادير قليلة) ، بينما تصدر البلاد سنوياً مقادير كبيرة للغاية من الجلود .

وصول الرجل الأبيض

وبداية الاستعمار

قبل عام ١٨٨٤ ، وإلى الشمال من مستعمرة موزمبيق البرتغالية كانت تمتد منطقة واسعة قيمة أن تجذب أنظار الاستعمار في الوقت المناسب إذ لم تكن مملوكة بعد لأية دولة أوروبية ، بينما كان يدعى حق السيادة عليها سلطان زنجبار . وفي تلك السنة « وصل إلى البلد الأخير المخامر الألماني كارل بيترز مع بعض الرفاق ، وبفضل المعونة التي قدمها لهم أحد البيوت التجارية الألمانية في زنجبار ، ضربوا في الداخل ، ولم يمض عشرة أيام حتى عاد الرجل ومعه اثني عشرة معاهدة موقع عليها من عدد من الزعماء الوطنيين الذين لم يدركوا حقيقةتها والغرض منها . والنتيجة أنه استطاع أن يضع مساحة قدرها ٦٠٠.٠٠٠ من الأميال المربعة تحت حماية « شركة الاستعمار الألماني » التي سبق له أن أنشأها . وعاد إلى برلين حيث أعاد تنظيم الشركة وأطلق عليها اسم « شركة إفريقية الشرقية الألمانية » ، واستطاع أن يحمل بسمرك على أن يعلن حماية الحكومة لها . ولقد دهش الناس من تصرف الوزير الألماني إذ يعلمون أنه كان معارضا في مشروع بيترز ، ولكن الواقع أن بسمرك إنما كان يتصرف في حذر فلا يريد أن يتخذ موقفا إيجابيا إلا إذا كان النجاح حليف المخامرة .

ولكن الإنجليز ، بالرغم من مشاغلهم في آسيا والمترتبة على التوسع الروسي ، لم ينظروا بعين الارتياح إلى تلك الجهود التي تبذلها ألمانيا في إفريقيا الشرقية . وقبل وصول كارل بيترز بشهور قليلة توغل المكششف الإنجليزي سير هاري جونسون إلى منطقة جبل كليمنجارو وعقد طائفة من المعاهدات مع عدد من الزعماء الوطنيين ، وهذه أخذها في عام ١٨٨٥ جماعة من تجار منشيتر وغيرهم الذين أسسوا « جماعة إفريقيا الشرقية الألمانية » والتي تحول اسمها فيما بعد فصار « شركة إفريقيا الشرقية البريطانية الإمبراطورية » . ولما كان للفرنسيين أطماع في شرق إفريقيا اتفقت الدول الأوربية الثلاث وهي إنجلترا وألمانيا وفرنسا على تأليف لجنة لتسوية عناصر الخلاف بينها ، ولتقرر ما إذا كانت المنطقة ملكا لسلطان زنجبار . وصدر قرار اللجنة في العام التالي فإذا به يسمح للسلطان بجزيرتي زنجبار ومبما Pemba إلى جانب شقة ساحلية عرضها ١٠ أميال وطولها ٢٠٠ ميل لبريطانيا ، والجنوبية لألمانيا . أما فيما وراء هذه المنطقة الساحلية فقد اقتسمه الإنجليز والألمان وكان خط التحديد يمتد غربا حتى بحيرة فكتوريا . (١) وهنا تقدمت كل من الشركتين إلى السلطان تطلبان استئجار منطقة النفوذ الخاصة بكل منهما ،

(١) ومقابل ذلك أطلقت يد فرنسا في جزيرة مدغشقر .

ولكن المنطقة الداخلية هي التي أصبحت موضع الخلاف ،
وزاح الإنجليز يرددون هذه الأسئلة : هل تترك الألمان حرية التوسع
حتى يلتقوا بدولة الكونغو الحرة عند بحيرة تنجانيقا وبذلك يسدون
الطريق على المشروع البريطاني الخاص بمد خط حديدي عبر القارة ،
من مدينة الرأس في أقصى الجنوب إلى القاهرة في الشمال ؟ وهل تكون
« أوغنده » ، درة إفريقية الشرقية ، من نصيب الإنجليز أم الألمان ؟
وأخذت المسألة الأخيرة تشغل الأذهان ، وبخاصة عندما وصل
كارل بيترز إلى عاصمة أوغنده وعقد معاهدة مع ملكها .

ولكن المغامرة الألمانية لم تتجح ، ذلك أنه في أول يولييه من عام
١٨٩٠ وقعت دولتا ألمانيا وبريطانيا « معاهدة هليوجولاند » ، وبمقتضاها
حصلت الدولة الأولى على شبه جزيرة هليوجولاند (ذات الأهمية
الإستراتيجية لألمانيا نفسها) ، ومقابل ذلك (فيما يختص بأفريقية
الشرقية) تنازلت عن دعاويها في أوغنده ، وجزيرتي زنجبار وبمبا ،
ومنطقة ويتو Witu (الواقعة على ساحل إفريقية الشرقية البريطانية)
ونياسالاند . واستغلت إنجلترا الفرصة فأعلنت حمايتها على نياسالاند
وزنجبار وبمبا وأوغنده .

وكانت الحكومة البريطانية قد أرسلت لجنة لفحص أحوال
« شركة أفريقية الشرقية البريطانية » ، ورفعت اللجنة تقريرها وفيه
« إن تاريخ شركة أفريقية الشرقية البريطانية خلال السنوات الخمس

الأخيرة وحالتها الراهنة ، يوضحان بجلاء اخفاق التجربة التي قامت على وضع الإدارة والتجارة في أيد واحدة ، فيما يختص بهذا الجزء من أفريقية ، وأن التعجيل بوضع حد لهذا النظام يكون أفضل بالنسبة إلى الشعوب الوطنية والتجارية البريطانية وزنجبار ، وعلى ما نعتقد بالنسبة إلى الشركة نفسها . وهنا استقر رأى الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها في أفريقية الشرقية وأوغنده ، مقابل ربع مليون جنيه ، وفي سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية على أوغنده ، وطبق الإجراء نفسه بالنسبة إلى أفريقية الشرقية البريطانية في العام التالي .

وكانت حدود الأخيرة تنتهى عند نيفاشا Niavasha ، وفي سنة ١٩٠٢ أضيفت إليها مقاطعات نيفاشا وكيسومو ، وبالأولى مرتفعات تصلح لإقامة الرجل الأبيض ، أما الثانية فاقتطعت من أوغنده وبذلك وصلت حدود أفريقية الشرقية البريطانية إلى بحيرة فكتوريا . ومنذ إعلان الحماية كان على رأس هذه « المحمية » مندوب مسئول أمام وزارة الخارجية البريطانية ، ولكنها أصبحت من اختصاص وزارة المستعمرات ، وذلك ابتداء من أول ابريل ١٩٠٥ ، وفي نوفمبر ١٩٠٦ وضعت تحت اشراف حاكم وقائد لقوات الاحتلال . وفي ٢٣ يولييه ١٩٢٠ تقرر ضمها باسم « مستعمرة كينيا » ، وبذلك أصبحت من « مستعمرات التاج » ، أما الاراضى الواقعة على الساحل والتي كان قد سبق استئجارها من سلطان زنجبار فقد صار يطلق عليها اسم « محمية كينيا » .

وفي ١٥ يولييه سنة ١٩٢٤ وقعت معاهدة مع إيطاليا وبمقتضاها تنازلت إنجلترا إلى الأخيرة عن نهر جوبا ومنطقة على الجانب البريطاني من النهر ، يتراوح عرضها بين ١٠٠،٥٠ ميل ؛ وتم التسليم رسميا في ٢٩ يونيه من السنة التالية ، وهكذا تنازلت إنجلترا عن جزء من كينيا دون أن يكون لأهل البلاد أنفسهم رأى في الأمر .

بهذا تعرف قصة الاستعمار الأبيض أو البريطاني بعبارة أخرى لكينيا . وسرعان ما أخذ المستعمرون يقدون على البلاد حيث يملكون أجود أرضها ويستغلونها لحساب أنفسهم ولحساب الإمبراطورية ، بما سنوضحه في الفصول التالية .

آثار سيئة :

وهنا نسأل : هل كان مجيء الرجل الأبيض عامل خير لهذا البلد وأهله ، وهل كانت حضارته مصدر إسعاد ورفاهية ؟ يحدثنا بويل (١) أن من رأى البعض أنه منذ ابتداء استعمار كينيا حتى نهاية الربع الأول من القرن الحالى ، تناقص عدد سكانها بمقدار الثلثين . وبالرغم من تشككه في صحة الرقم إلا أنه يقول إن من المحتمل أن ... ٥٠ ر منهم ماتوا خلال الحرب العالمية الأولى ، وأن ١٥٠ ر ...

Raymond Leslie Buell: The Native Problem In Africa, Vol. 1, p.287 (Newyork 1928) (١)

غيرهم هلكوا بسبب المجاعة ووباء الانفلونزا في عام (١٩١٨-١٩١٩) والى يدعم الرأى القائل بميل السكان الوطنيين إلى التناقس يورد لنا هذه العبارات البالغة الدلالة والمغزى من تقرير لإدارة الصحة .

« فيما بين عامى ١٩٠٤ ، ١٩٢٤ تمتعت قبائل كينيا بسلام داخلى ولكن فى الوقت نفسه كانت تجرى تغييرات اقتصادية ويحدث تطور على أسس جديدة . وكلا السلام والتقدم كانا صدمة أكثر منهما دافع ؛ وعطل نشوب الحرب فى عام ١٩١٤ ، على الأقل لمدة عشر سنوات ، وضع أو تطبيق الوسائل التى يمكن بها السيطرة على تلك الهزات . وفى ظل هذه الظروف ما كان ينتظر أن يزداد السكان . ومعنى هذا أن إخراج الأهلى من ديارهم ، وحرمانهم من أراضيهم وتسخيرهم فى خدمة مزارع البيض ، إلى جانب الحرب والأمراض التى لم يمكن التغلب عليها بسبب عدم وجود خدمات صحية كافية - كل هذا كان لا بد وأن يؤدى إلى تناقص السكان .

هذا بالنسبة إلى الإفريقيين ، أما فى حالة الأوربيين ، فإن الكاتب نفسه يذكر لنا (١) أن عددهم ارتفع من ١٧٥ر٣ فى سنة ١٩١١ إلى ٩٦٥١ر٩ فى سنة ١٩٢١ أى أن الزيادة خلال تلك السنوات العشر بلغت ٢٠٤ فى المائة ، وفى سنة ١٩٢٦ ارتفع الرقم الأخير إلى ١٢٢٦ر١ ، أى بنسبة ٣٪ خلال سنوات خمس .

ويشكو الأوربيون أن الأهالي يرتكبون ضدهم الكثير من الجرائم كالعدوان على النفس وسرقة الماشية وما إلى ذلك ، وعلينا لا نعدو الحقيقة لو ألقينا المسؤولية الأولى على الطرف الأول بسبب سياسته في اغتصاب الأراضي ، وتسخير الأهالي في العمل بأتفه الأجور وفي أسوأ الظروف ، وتطبيق مبادئ التمييز العنصرى ، وعدم النظر إلى السكان بعين الاحترام . « وأكثر من هذا فغالبا ما كان الوطنيون ضحايا الظلم فى المحاكم الأوربية ، فبينما تترفق هذه المحاكم مع الأوربيين إذا ارتكبوا ذنبا ضد الوطنيين فإنها تبدو بالغة القسوة إذا ما تعلق الأمر بعدوان من جانب الوطنى على الأوربي . » (١) .

تمليك الأرض للمستعمرين

لكي يتسنى لنا أن نتعرف العوامل الجوهرية أو الأساسية التي تمكن وراء ثورة أهل كينيا ، يتعين علينا أن نعرض في قدر من التفصيل للسياسة التي اتبعت منذ بدأ استثمار المنطقة ، ازاء الأراضي لأنها في الواقع تمثل العامل الاقتصادي في الحركة القومية التي نلقاها الآن في المستعمرات التي يملكها الرجل الأبيض في القارة الإفريقية . إن سياسة التمييز العنصري ، وإبعاد الأفريقي عن الإدارة ، والقيود المفروضة على حياته الاجتماعية ، كل ذلك إنما يعد وسائل طبيعية لتمكين سيطرة الرجل الأبيض على اقتصاديات المستعمرات . ولما كانت الزراعة هي العنصر الأساسي في النظام الاقتصادي اكتسبت مسألة الأراضي أهمية قصوى بالنسبة إلى الطرفين ، المستعمرون الأوروبيون من جهة وأهل البلاد الأصليون من جهة أخرى .

فحين وفد المستعمرون إلى كينيا في أوائل العقد التاسع من القرن الماضي ، أخذوا يستحوذون على الأراضي من الوطنيين أو من شركة أفريقية الشرقية . وسياسة نقل الأرض إلى أيدي البيض وضع أسسها سير شارل اليوت الذي عين مندوباً سامياً سنة ١٩٠٠ إذ كان يرى أنه لابد للسكة الحديدية التي أنشئت من أن تغطي نفقاتها ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا بملء المناطق الخالية من السكان أو الاستغلال بالمستعمرين .

إن الأوراف الرسمية تتحدث دائماً عن أن مصلحة السكان الوطنيين يجب أن تكون لها الأولوية ، غير أن الواقع - كما سنرى - يثبت أن الهدف الحقيقي كان إعطاء الأولوية للمصالح الأوربية بحيث تسيطر على البلاد طبقة أرستقراطية من ملاك الأراضي الأوربيين . ولقد كان السير إليوت صريحاً للغاية إذ قال : « إن داخل المحمية أرض للرجل الأبيض » وإن من النفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الأولوية . وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من السياسة التي نتبعها والتشريعات التي نسنها أن ننشئ مستعمرة بيضاء ، (١) .

هذه هي المبادئ التي صاغها أول حاكم بريصاني لهذه المستعمرة ، وسنرى أنها هي ذاتها التي سارت عليها الحكومة البريطانية في سياستها الاقتصادية ممثلة في مسألة الأراضي منذ ذلك التاريخ ، وإن القوانين والأوامر التي صدرت كلها مستوحاة من هذه المبادئ وتطبق لها كما سنرى فيما بعد ، ولا عبرة بما كان يردده السياسة البريطانيون من أقوال تخالف هذا الجوهر أو تتحدث عن رعاية مصالح الوطنيين والعمل على ما فيه خيرهم ورفاهيتهم . (الواقع أن تحويل كينيا إلى مستعمرة للرجل الأبيض سياسة مرسومة منذ البداية .)

وبدأ أول تشجيع رسمي لهذه العملية حين عرضت الحكومة البريطانية في عام ١٩٠٢ تخصيص جزء من إفريقية الشرقية التابعة لها لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية من حيث انشاء وطن قومي لليهود ولسكن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ لأنها لم تنزل موضع الرضاء من الصهيونيين الذين كانوا يتطالعون الى فلسطين ، كما أن المستعمرين أنفسهم أبدوا اعتراضهم عليها لأنها ستخلق لهم منافساً خطيراً في المستقبل .

الارض ملك الناجح :

كان لا بد من إجراء ذى صبغة قانونية حتى يتسنى التصرف في الأراضى لصالح الوافدين البيض ، ومن هنا تقرر اعتبار الأرض ملكاً للنجاح البريطانى على أن يكون أصحابها الوطنيون مستأجرين tenants - at - will ، وبذلك يتسنى توزيع الأرض منهم ونقلهم من مكان إلى آخر طبقاً لما تراه السلطات . وهكذا طبقت الحكومة الانجليزية النظام الاقطاعى الذى كان سائداً فيها منذ قرون طويلة خلت . ومن الصعب أن نبرر هذا الإجراء الذى يقوم على مبدأ سلب الأهالى حقوقهم المتوارثة فى ملكية أراضى بلادهم . ويبدو أن الإنجليز حين أخذوا بهذه السياسة استندوا إلى « حق الفزو » الذى كان يتمسك به القدماء ، لى تصبح الأرض ملكاً للفزاة . ومن

الطبيعى أن الأهالى لم يؤخذ رأيهم فى هذا التفسير الذى يمس كيانهم وحقوقهم ، وإنما فوجئوا بنتائجه وخضعوا له بحكم الغلبة والسيطرة .

ويحاول البعض أن يبرر العمل قائلاً إنه بهذه الطريقة «القانونية» يمكن أن تسلم تلك الأراضى ذات الإمكانات الواسعة إلى أولئك الذين يستطيعون استغلالها على أحسن وجه بما يملكون من خبرة فنية ومال ، وهو ما كانت تحول دونه الأساليب البدائية التى يستخدمها الوطنيون فى الزراعة . ومهما يكن من أمر ، فإن من الصعب أن نجد مسوغاً عادلاً لهذا العدوان على ما لأهل البلاد من حقوق الملكية لصالح العناصر الأجنبية .

قانون الأراضى لسنة ١٩٠٢

فى عام ١٩٠٢ خول المندوب السامى أن ينقل أراضى التاج لمن يشاء ، ولم يلبث أن صدر فى السنة ذاتها « قانون أراضى التاج » وبمقتضاه يصبح لهذا الحاكم حق بيع الأراضى لمن يطلبها لخاية . . . ١٠٠٠ فدان ، وتأجيرها لمدة ٩٩ سنة ، وعند انتهاء مدة الإجارة تعود الأرض إلى الحكومة بدون تعويض . وكذلك نص القانون على أنه لا يجوز للمستأجر التنازل عنها إلا بموافقة المندوب السامى .

ومنذ سنة ١٩٠٣ اتسع نطاق هجرة البيض إلى كينيا ، وعملت السلطات على تشجيعها عن طريق منح الأرض ، وتأنفت لجنة من المستعمرين ومعهم لفيف من الموظفين ، فرأت ضرورة تعديل القانون بقصد إزالة ما يشتمل عليه من قيود تحول دون تسهيل عملية انتقال الأراضى . ومن هذه القيود ماورد فى القسم الثلاثين من القانون من أنه « فى كافة المعاملات الخاصة بأراضى التاج ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار حقوق ومطالب الوطنيين ، وبصفة خاصة لايجوز للسندوب السامى أن يبيع أو يؤجر أرضاً يشغلها الوطنيون فعلاً » .

فانوره سنة ١٩١٥

وازاء ازدياد الهجرة وارتفاع الأصوات بضرورة كفالة جميع التسهيلات ، صدر قانون آخر فى عام ١٩١٥ . وأهم نصوصه :-
(١) الأراضى المؤجرة والتي لا تزيد مساحة القطعة منها على ٥ فدان يجوز منحها لمدة ٩٩ عاماً (وهذا لا يختلف عن التملك الفعلى) ، على أن تحول الإيجارات السابق منحها طبقاً لقانون ١٩٠٢ إلى نصوص القانون الجديد .

(٢) تفرض الحكومة على المنتفع ريعاً سنوياً تجرى مراجعته كل ثلاثين عاماً . وكانت قيمة الريع ٢٠ سنتاً عن الفدان لغاية سنة ١٩٤٥ ؛ ولقد بلغ إيراد الحكومة السنوى من ذلك لغاية عام ١٩٢٥ مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه .

(٣) منع التأجير أو التقسيم من الباطن بدون موافقة الحاكم في

المجلس Governor-in-Council.

(٤) فرض القانون شروطا لاستثمار الارض وتشجيع هذه العملية .

وفي سنة ١٩١٩ اتخذت الحكومة اجراء لمنح ألف مزرعة مساحتها

مليونان من الأفدنة الى عدد من رجال الجيش الذين اشتركوا في الحرب العالمية الأولى .

والجدول التالي يبين الوضع في سنوات (١٩٢٢ - ١٩٢٥) «بالأفدنة»

السنة	المساحة المشغولة	المساحة المنزرعة	النسبة المئوية
١٩٢٢	٣١٠٤١٥٨	٢٢٤٠٥٥	٦١٥
١٩٢٣	٣٩٨٥٠٣٧١	٢٧٤٠٣١٩	٦٨٨
١٩٢٤	٤١٩٢٠٧٣١	٣٤٦٠٩٨٨	٨٢٨
١٩٢٥	٤٤٢٠٠٧٢	٢٩٢٠٦٢٨	٨٨٨

وفي سنة ١٩٢٥ كان متوسط ما يملك المستعمر الأبيض ٥٠٠

فدان مقابل ثمانية أفدنة للرجل الوطني . وطبقاً لاحصاء عام (١٩٤٧ -

١٩٤٨) كانت الاراضى التى يزرعها الأوربيون تشتمل على ما يأتى :

نوع المحصول	المساحة بالفدان
قمح	١٩٣ ر ٤٦٣
ذرة	١٠٨ ر ٦٠
Pyrethram	٤٧ ر ٣٩٨
قصب سكر	١٣ ر ٠٨٨
Sisal	٢٠٥ ر ٠٠٠
بن	٧٣ ر ٠٠٠
شاي	١٦ ر ٤٨
شعير	٩ ر ٧٣٣
قرطم	٧ ر ٧٠٠

قلنا إن السياسة المتبعة انطوت على سلب الأهالي حقوقهم ،
ويؤيد هذا حكم «بات» المعروف في عام ١٩٢١ إذ جاء فيه أنهم يعتبرون
مستأجرين من قبل التاج وأنه لمن الفضل أن حجزت لهم مساحات
معينة ليستغلوها إلى الأبد إذ ليس هذا بحق لهم !!
ولا يسعنا إلا أن نورد أمثلة لبعض الحالات التي نقلت فيها قبائل
برمتها من مواطنها إلى جهات أخرى لصالح المستعمرين الأوروبيين ،
وأغلبيتهم الساحقة من البريطانيين :

(١) كانت أول عملية نقل في منطقة قبائل كيكويو Kikuyu في
الشمال الشرقي من نيروبي ، وفي عام ١٩٠٦ كانت العملية قد امتدت
إلى جهات عدة في بلاد قبيلة ماساي Masai .

(٢) في سنة (١٩٠٤ - ١٩٠٥) نقلت قبيلة إلجويو Elgeyo من منطقة منححتها الحكومة كامتياز غابات إلى الماجور جروجمان .

(٣) في سنة ١٩٠٧ بدأ المستعمرون يقيمون في تلال موا Mua ولوكينيا Lukinea ونقلت قبيلة أكامبا Akamba المقيمة هناك إلى مناطق تابعة للتاج في الشمال والشرق .

(٤) في السنة ذاتها فتحت منطقة لونداني Londiani أمام المستعمرين ، كما منحوا أرضا مساحتها ١٣٨٠٠٠ فدان في منطقة سوتيك Sotik .

(٥) خصصت مساحة قدرها ٤٥٦٠ ميلا مربعا لمزارع الجنود ، ولما ثبت عدم صلاحية أجزاء منها للاستغلال الزراعي عوض أصحابها بأرض مساحتها ٨٢٠٠٠ فدان اقتطعت من « الأرض المخصصة » للوطنيين reserves في إقليم ناندي Nandi .

وبالرغم من عدم إجراء عمليات نقل للقبائل الوطنية على هذا النطاق الواسع بعد ذلك التاريخ فإننا نجد أنه في سنة ١٩٢٢ عمد سير ادورد جريج إلى اقتطاع قطع واسعة من أراضي قبيلة سامبورو Samburu ، وبذلك وضع مليونان ونصف مليون من الأفدنة تحت تصرف البيض .

بهذه الوسيلة أمكن إخراج الأهالي من مناطق واسعة لا عطاءها إلى الرجل الأبيض ، دون موافقتهم ، وفي هذا يقول مجلس الإرساليات الدينية في كينيا :

« بعد إعلان الحماية بخمس أو ست سنوات بدأت أعداد وفيرة من المستعمرين الأوربيين تصل إلى البلاد ، وهنا واجه الإفريقيين منظر يدعو إلى الدهشة ، ألا وهو تسليم مساحات شاسعة من أراضيهم إلى القادمين الجدد وذلك بواسطة الحكومة التي وظيفتها حماية الجماعات والشعوب الوطنية » وبهذه الطريقة نقلت مساحات من أراضي القبائل في كيكويو وكامبا وناندي وانيكيا ، على الساحل . وكانت الحكومة تتظاهر بأنها حصلت على موافقة الأهالي في بعض الحالات ، غير أن الواقع أنه لم يكن لهم خيار في الأمر وحتى إذا وافقوا على الإجراء فإن ذلك كان يقع تحت تأثير الضغط . . . وسارت الحكومة على سياسة خاطئة وهي افتراض أن الأراضي المزروعة فعلا هي التي يكون للناس حق فيها ، وفي كيكويو كان التعويض يمنح على هذا الأساس وحده بمعدل روبيتين للفدان » .

طريقة التملك :

وخلال الفترة الممتدة من ١٩١٢ حتى نهاية ١٩٣١ ، (بخلاف مشروع إسكان الجنود في سنة ١٩١٩) جرت العادة أن تباع الأراضي التي يتقرر منحها إلى الأوربيين بطريق المزاد ، ولكن بعد ذلك أو في سنة ١٩٣٧ على وجه التحديد طبق نظام جديد بمقتضاه تمنح الحكومة أراضي التاج مباشرة لمن يطلبها بعد موافقتها على الطلب . (١)

المناطق المحجوزة للوطنيين^(١)

قلنا إنه عند دخول البيض في البلاد عمدوا إلى شراء الأراضي من الزعماء الوطنيين ، الذين خالفوا بهذا العمل القانون السائد في البلاد والذي لا يحيز التنازل عن الأرض للخير . وأساس ذلك القانون أو العرف أن الأرض ملك للقبيلة كلها كجموعة ، تستغل لصالح جميع أفرادها ، بمعنى أن الملكية الخاصة كما تعرفها البلاد الأخرى لم يكن لها وجود هناك .

وفي سنة ١٨٩٧ قررت « شركة إفريقية الشرقية » أن أى عملية من عمليات بيع الأراضي لا تصبح قانونية ومشروعة إلا إذا سجلت لدى المصلحة أو الدائرة الحكومية المختصة ، كما تقرر في الوقت نفسه عدم جواز انتقال الأرض إلى أيدي الأوربيين إذا كان الوطني يزرعها ويستغلها بانتظام . ورأينا أن قانون الأراضي الصادر في عام ١٩٠٢ اشترط أن توضع حقوق وحاجيات الأهالي الوطنيين في الاعتبار وألا تؤجر الأرض أو تباع إذا كانوا يشغلونها فعلا .

غير أنه مع ذلك يجوز للحاكم تأجير أراض تشتمل على قرى

أو محلات إقامة الوطنيين بدون استبعاد هذه الأخيرة . وإذا ما أصبحت الأرض غير مشغولة فإنها تنقل إلى المستأجر ، وهذا ليس كان فيه دافع قوى للبيض على أن يطلبوا نقل الإفريقيين من أية منطقة أو مناطق يراد استعمارها واستغلالها . وجاء قانون الأراضي لعام ١٩٠٥ ينص على أن أراضي التاج (وتشمل جميع الأرض التي تشغلها القبائل الوطنية في المحمية) ، وكذلك كل الأراضي المحجوزة لاستعمال أى قبيلة وطنية « يمكن للحاكم نقلها . وتضمن الأمر الصادر فى سنة ١٩٢٠ نصوصاً مماثلة .

ولقد رأت الحكومة منذ بداية الأمر تخصيص أماكن معينة للقبائل الوطنية وتكون بعيدة عن محال إقامة المستعمرين ولقد نوقش الأمر فى لجنة الأراضي المكونة سنة ١٩٠٥ برئاسة ديلاوير Delamero وقالت :

« إذا زاد عدد سكان القبيلة فى المنطقة المحجوزة لها فإن مثل هذه الزيادة ستؤدى إلى توفير العدد السكافى من العمال » . ومن هنا نستطيع أن ندرك أن سياسة « حجز مناطق معينة » كان من أهدافها الرئيسية أن العمل الفائض الذى لا يمكن أن يجد لنفسه مورد رزق أو سبيلاً للعيش فى أمثال هذه المناطق ، سيوجد نفسه مضطراً إلى البحث عن أى عمل وهنا تتلقاه مزارع الرجل الأبيض التى هى بحاجة

ماسة الى سواعد أولئك الوطنيين الذين يبذلون ما يملكون من
قوة عمل بأجر منخفض .

ولم يقف الأمر باللجنة عند هذا الحد ، بل إنها رأت كذلك عدم
الاعتراف بأن لأهالى البلاد حقاً فى الأرض لأن هذه ملك الدولة ،
إلا أنه اذا تراءى للحكومة أن تنقل الوطنيين من أية جهة ، صار لزاما
عليها أن تدبر لإقامتهم مكانا آخر يستطيعون فيه تدبير موارد عيشهم .
وطبقا لهذه النظرية الأخيرة أخذت السلطات تقوم من حين لآخر
بنقل القبائل الوطنية على ما أشرنا إليه من قبل ، كما عمدت الى تحديد
الجهات التى تقرر الاحتفاظ بها لإقامة ومعيشة تلك القبائل . ولقد
نشرت الحدود الخاصة بالأخيرة فى الجريدة الرسمية فى سنوات
١٩٠٧ ، ١٩١٠ ، ١٩١٢ .

وطبقا لقانون الاراضى الصادر عام ١٩١٥ صار من سلطة الحاكم
أن ينقل أراضى التاج حتى ما كان منها يشغله الوطنيون بشرط أن
يحفظ هؤلاء بالمساحات التى تكون فى رأيه لازمة لمعاشهم ، وعلى أن
ينشر تخطيط هذه المساحات فى الجريدة الرسمية . الا أنه اذا رأى أن
المنطقة المخصصة لهذا الغرض غير ضرورية للسكان الوطنيين جاز له
أن يلغىها وأن يعرضها بعد ذلك للبيع .

وعارض المستعمرون تلك السياسة على أساس أن الارض أكثر
من حاجة الاهالى ، كما أن تركها فى أيديهم ينطوى على إسراف لامعنى

له لأنهم ابتدائية أساليبهم وضآلة رأسمالهم وانعدام الخبرة الفنية الصحيحة عاجزون عن زراعة تلك الأراضي واستغلالها بالطريقة الواجبة ، ومن هنا ينبغي أن يحل محلهم الرجل الأبيض الذي يفوقهم كفاية وقدرة على الإضطلاع بهذا العبء . وفي عام ١٩١٢ تألفت لجنة لدراسة الأراضي التي في أيدي الوطنيين فرأت ضرورة تخطيط حدودها على أساس كفايتها للسكان الحاليين (أى في ذلك الحين) ، فاذا ما اتضح أنها أكثر مما ثم بحاجة إليه وجب إعادة النظر في الأمر على ضوء هذا المبدأ . ومعنى هذا أنه إذا ما زاد عدد السكان بحكم التكاثر الطبيعي لا يبقى أمامهم من سبيل إلا التماس العمل لدى الرجل الأبيض ، وهكذا نرى العلاقة الوثيقة بين سياسة الأراضي ومشكلة توفير العمل الرخيص . واستمر المستعمرون يطالبون بذلك على الدوام ، فأوصت لجنة الأراضي سنة ١٩١٩ بأن تفتح أمام الأوربيين أبواب المناطق المحجوزة للإفريقيين .

وضعت لجنة أخرى (١٩٢٠) تقريراً اقترحت فيه إنشاء لجنة وصاية على الأراضي المخصصة للوطنيين ، ويكون من حقها تأجيرها إلى غيرهم . والاقتراح ينطوي على خطأ واضح ، لأنه لما كانت الإدارة الفعلية في يد الرجل الأبيض فإن هذه الهيئة المراد انشاؤها لن تتوان مطلقاً عن تأجير مناطق الإفريقيين الصالحة للاستغلال إلى المستعمرين البيض ، مما يؤدي في النهاية إلى سيطرتهم على أغلب أراضي المستعمرة أو تملكها ، فيبسط الأهالي إلى مرتبة العمال الأجراء .

وكانت الحجة التي يتذرع بها البيض أنهم أقدر على الاستفادة من ثروة البلاد الطبيعية . وقد عبر عن هذا المعنى اللورد ديلاير في دورة المجلس التشريعي لعام ١٩٢٤ ، إذ قال :

« إنه يتعين استغلال جميع الأراضي في العالم إلى أحسن حد ممكن وفي إقليم كيكويو منطقة من أشد جهات العالم خصباً ، ومع ذلك لا يستغل سوى ثلثها نظراً لأساليب الحصاد التي يتبعها الأهالي الوطنيون كما أنهم يتركون جزءاً دون زراعة لفصل معين » (١)

وفي أكتوبر من سنة ١٩٢٦ أعلنت الحكومة في الجريدة الرسمية عدد ٢٩ عن المناطق المحجوزة لاستعمال الوطنيين ؛ ولا يجوز نقلها (بالتملك أو التأجير) لغيرهم إلا بعد الحصول مقدماً على الموافقة من وزير المستعمرات البريطاني ، وكان الغرض من هذا النشر إشاعة الاطمئنان في نفوس الأهالي والقضاء على الآراء التي تقول بأن سياسة الحكومة تتجه نحو تملك الأراضي كلها للعناصر البيضاء ، ولكن الحقيقة أن الذي قرره الحكومة لم يؤدي إلى الاستقرار ، بل لعل العكس هو الصحيح . ذلك أنه بالرغم من هذا التخصيص أو التخطيط فإن القانون ظل يحتفظ للحاكم العام بحق نقل هذه الأراضي في منطقة أو أخرى ، بصورة كلية أو جزئية ، إذا تراءى له ذلك . حقيقة هناك الشرط الخاص بضرورة الحصول مقدماً على الموافقة من جانب وزير

(١) هذه الطريقة راجعة إلى عدم استخدام نظام الدورة الزراعية واستعمال الأسمدة .

المستعمرات ، ولم يكن من الصعب الحصول عليها لأنه بعيد عن البلاد ولذلك فإنه يتقبل المقترحات والتوصيات التي يتقدم بها الحاكم العام (وهو هنا متأثر بمطالب المستعمرين) ويعتمدها في أغلب الحالات ، اللهم الا اذا أثرت معارضة قوية وصل أمرها الى البرلمان . وأكثر من هذا فهناك حالات خولف فيها هذا الشرط إذ كانت الحكومة تنقل الى أيدي البيض أراض من المخصصة للإفريقيين دون محاولة الحصول على الموافقة من جانب وزارة المستعمرات البريطانية .

والجدول التالي يبين مساحة هذه المناطق الوطنية وعدد السكان وما إلى ذلك في عام ١٩٢٥ . ويلاحظ أن عمليات النقل الواسعة النطاق تمت كلها قبل ذلك التاريخ ، ومن هنا فإنه يلقي ضوءاً على الحالة في البلاد .

مساحة المناطق المحجوزة	٤٦٨٣٧	ميلا مربعا
عدد السكان الوطنيين	٩٨٣	٢٥٦ نسمة
متوسط الكثافة للسكان للمربع	٥٤٠	نسمة
متوسط ما يملك الإفريقي	١١٠٧	فدان

ونورد هنا طائفة من البيانات عن هذه العملية لالقاء الضوء على حقيقتها .

(١) أول منطقة محجوزة كانت كيكويو وماساي ، ومساحة الأولى ١٢٨٥ ميلا مربعا ومشغولة فعلا ، وأضيف إليها ٧٤ ميلا

سنة ١٩٠٣ ، ثم ٢٠ ميلا سنة ١٩٢٧ . و « ماساي » قبيلة رعوية أجبرت على الانتقال من الوادي الاخدودي الشمالى الى ارض فى منطقة لايكيبيد Laikipia وضمنت لهم بمقتضى معاهدة كما سيبح لهم بالبقاء فى النصف الجنوبى من الوادى . وفى سنة ١٩٠٤ ، وبعد مفاوضات مع رؤساء القبيلة ، نقل بعضها من المنطقة « المحجوزة » فى الشمال إلى المنطقة الجنوبية التى زيدت بنحو ١٥٠ ميلا مربعا .

(٢) وسبق لنا الحديث عن أكامبا ، وقد أعطيت لأهلها قطعتا أرض فى ماشاكوس وكيثوى Kiithi وأجيز لهم الرعى فى منطقة ياتا Yatta (من أراضى التاج غير المنقولة) مقابل رسم معلوم يؤدونه .
(٣) حددت منطقة ناندى المحجوزة فى سنة ١٩٠٧ بعد حملة تأديبية قامت بها السلطات ضد الأهالى بسبب معارضتهم فى سياسة نزع الأرض منهم .

(٤) وفى سنة ١٩٠٩ حددت لقبائل متعددة مناطق يرعون حيواناتهم فيها ، وهنا نلاحظ أن الحدود التى تقررت حرمتهم من المراعى الفنية اللازمة لحياة ثروتهم الحيوانية وأكثر من هذا فقد كانت الآبار والينابيع ومواطن الماء تحت اشراف ورقابة الأوربيين ، ومعنى هذا أن القبائل المشار اليها أصبحت من الناحية الواقعية تحت رحمة المستعمرين الذين يستطيعون بالتدخل فى موارد المياه أن يهبطوا بالافريقيين إلى درجة شديدة من العوز . وبذلك يتحقق الهدف الآخر

من سياسة الأراضى . وهو - كما ذكرنا - خلق مختلف الظروف التى
تؤدى الى تموين المزارع البيضاء بالأيدى العاملة الإفريقية الرخيصة .

هيئة الوصاية على أراضى الوطنيين

لاحظت لجنة « أورمسبى - جور » انتشار روح عدم الاستقرار
والطمأنينة فى نفوس الوطنيين بشأن الأرض ، ولهذا أوصت بإنشاء
هيئة يعهد اليها بجميع الأراضى الوطنية ، وطبقا لتوصيات اللجنة
أعلنت حدود المناطق المحجوزة سنة ١٩٢٦ كما سبق لنا بيانه ، كما أدخل
تعديل فى قانون الأراضى الصادر عام ١٩٠٥ وبمقتضاه خول للحاكم
العام أن يعلن تخصيص مساحات معينة لصالح القبائل الوطنية فى
المستعمرة . ولا يسمح بتأجير مثل هذه الأراضى الا لأغراض
تعود فائدتها على الأهالى . وبالرغم من ذلك للحاكم الحق فى انقاص مساحة
هذه المناطق ، كما أنه نص على نشر الحدود الجديدة فى الجريدة الرسمية سنة
١٩٢٦ . وفهم البيض أن المعنى أن يقوموا بالاستيلاء على أى أرض
خارجة عن نطاق تلك المناطق وطالبوا بالاسراع فى تحقيق ذلك
وجأروا بالشكوى العالية لما عدوه تباطأ من السلطات فى تنفيذ ذلك .
وفى دورة عام ١٩٢٨ المجلس التشريعى قدم مشروع قانون يتضمن
القواعد الآتية :

(١) إنشاء هيئة للوصاية على أراضى الوطنيين .

(٢) تتكون هذه الهيئة من الحاكم العام ، ٥ موظفين بحكم مناصبهم ، ٤ معينين من غير الموظفين ، وهذه الهيئة تتشاور مع المجالس الاستشارية المحلية . ويتكون كل من هذه الأخيرة من اثنين من الموظفين وعضو أوروبي بالتعيين وعضو إفريقي تعيينه الحكومة ، وذلك في كل إقليم به مناطق محجوزة للقبائل الوطنية .

(٣) منح ايجارات لمدة ٩٩ سنة لأغراض تنفيذ السكان ، بما في ذلك الأعمال التي تتطلب رأس المال .

(٤) في حالة اعتراض العضو الإفريقي يرفع الأمر الى وزير المستعمرات .

إلا أن لجنة « هيلتن - كنج » Hilton-King طالبت وقف تنفيذ هذا القانون إلى أن تفرغ من إجراء التحقيقات التي نيطت بها . وأخيراً صدر القانون في سنة ١٩٣٠ ، وقد خفض مدة الإيجار إلى ٢٣ سنة ويجوز مدها إلى ٩٩ في حالات خاصة مع ضرورة الحصول مقدماً على موافقة وزير المستعمرات . ولا ريب أن إجازة مد المدة عبارة عن ثغرة واسعة تنفذ منها مصالح المستعمرين الأوروبيين بحيث يلتقي معه الفرض من إصدار القانون وهو المحافظة على مصالح الإفريقيين .

١١- الكشف عن الذهب

ظلت المنطقة المحجوزة للوطنيين في كافيروندر سلبية لم يحدث اعتداء عليها من جانب الرجل الأبيض إلى أن أذيع نبأ الكشف عن منجم للذهب في «كاكاميغا» . وهنا تدفق الكثيرون من الأوربيين بضية التنقيب عن المكنون . وقد خيل إليهم ان الطبيعة قد كشفت عن أحد ثرواتها الدفينة ، وتراءت صور الأرباح الضخمة التي تصدر من وراء ذلك . وأحس الوطنيون بالقلق أو بالذعر ، إن صح التعبير ، فما كان من الحاكم العام سير جوزيف بيرن Joseph Byrne إلا أن راح يؤكدهم ان حقوقهم مصونة وموضع الاحترام . فلما طالبوا إليه ان يقدم على ذلك أبي محتجاً ان طريقة القسم السائدة في البلاد تحمل معنى الهمجية .

واستمر تدفق الباحثين عن الذهب حتى بلغ عددهم ثلاثمائة في سنة ١٩٢١ وذلك في مساحة متوسط كثافة السكان فيها ١٤٧ نسمة في الميل المربع . وفي يولييه سنة ١٩٢٢ وافق وزير المستعمرات من حيث المبدأ على تعديل قانون سنة ١٩٢٠ بحيث أنه في حالة منح رخصة الإيجارة للتعدين في منطقة من الأرض المحجوزة يدفع التعويض لشاغليها الإفرقيين نقداً ، كما أنه ليس من الضروري في حالة إقتطاع أى جزء من الأرض لهذا الغرض الحصول على موافقة

المجلس المحلي . ولا ريب أن التعديل أهدر مصالح الوطنيين لأن اشتراط موافقة المجلس الوطنى كان ينطوى على نوع من الحماية ولو يسير ، وهنا زال هذا الضمان . وأكثرت من هذا فقد كان المتبع أنه إذا ما نزع من الإفريقيين أرض فإنهم يهوضون عنها بأرض فى منطقة أخرى حتى يتسنى لهم ممارسة أعمالهم من رعوية وزراعية ؛ وهذا المبدأ خرج عليه التعديل إذ أجاز دفع التعويض نقداً وهو بطبيعة الحال مبالغ ضئيل سرعان ما يتبدد ولن يتمكن الإفريقى من استغلاله بطريقة انتاجية .

والذى وقع فعلا أن الآمال التى كانت معقودة على تلك الثروة الكامنة من الذهب سرعان ما انهارت إذ لم يوجد المعدن بمقادير كافية أو اقتصادية ؛ ولكن الفائدة التى عادت على المستعمرين من تعديل قانون سنة ١٩٢٠ كانت واضحة إذ وضعت مساحات واسعة جديدة تحت تصرفهم . وقد علقت لجنة « هيلتن » فيما بعد على الأمر بقولها أن ما حدث : « قد سدد ضربة عنيفة إلى ثقة الوطنيين فى عدالة الحكم البريطانى لن يفيق منها » .

والحق ، إن تعليق اللجنة لعل قدر كبير من الصحة لأنه فى عام ١٩٢٠ أصدرت حكومة العمال مذكرة بشأن السياسة التى تتبع إزاء الوطنيين فى إفريقية الشرقية ، وفيها تعهدت حكومة جلالة الملك أنه لن ينزع شبر آخر من الأرض من أيدي الإفريقيين . وتقول المذكرة : —

« وأول شيء جوهري أن نزيل نهائياً من عقل الوطنى أى شعور بعدم الاستقرار بالنسبة إلى الأراضى القبلية ؛ أى أن الأراضى التى تقرر اعتبارها محجوزة له ستظل مخصصة له إلى الأبد كي يستغلها ويستفيد منها . وأى مخالفة لهذا التعهد لن يكون نكثاً بالأمانة فحسب من ناحية حكومة جلالة الملك ، بل إنه سيكون نكبة خطيرة تؤثر فى المستعمرة كلها ، وذلك من وجهة نظر الوطنيين . » ولقد اعتبر ذلك أشبه « بعهد أعظم » ارتبطت به الحكومة البريطانية إزاء الإفريقيين . وهذا « العهد الأعظم » يورد الحالات التى يمكن الاستثناء فيها ، وهى الأراضى التى يمكن نزاعها لأغراض المنفعة العامة مثل المدارس والمستشفيات ودور البريد ومعامل توليد الكهرباء والطرق البرية والخطوط الحديدية . ولكن الوثيقة المشار إليها تصر على أن لا يحدث شيء من هذا القبيل ، مهما كانت مساحة القطعة المنزوعة ضئيلة بقصد توفير الربح الخاص لأى فرد .

هذا ما صرحت به الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٠ ، فإذا بالعهد ينكث فى العام التالى مباشرة .

لجنة كارتر (١٩٣٤)

كثرت عدد اللجان البريطانية التي شكلت من وقت آخر لدراسة الأحوال في كينيا ، وكانت الدراسة في الواقع كلها منصبة على مشكلة الأراضى بسبب ذلك التهاافت البالغ القدر على امتلاكها من جانب العناصر الأوربية التي وجدت في تلك البلاد ، كغيرها في القارة الإفريقية ، أوسع الامكانيات للعمل والاثراء .

ومن اللجان تلك التي رأسها سير موريس كارتر Morris Carter وقدمت طائفة من المقترحات نذكر منها الآتى :-

(أولاً) إضافة حوالى ١٤٧٤ ميلاً مربعاً إلى مساحة المناطق المخصصة للقبائل الوطنية (ومن ذلك ٨٩٦ لأغراض إقتصادية ، ٢٥٩ بصفة مؤقتة)

(ثانياً) منح المناطق المحجوزة للوطنيين بصورة مؤقتة مشروطاً بأمرين ، أولهما خفض عدد الحيوانات التي يباح لها الرعى فيها وذلك منعاً لإتلاف التربة ، وثانيهما تطهير الجهة من حشرة التسي تسي Tse Tse البالغة الخطر .

(ثالثاً) تخصيص مساحة قدرها ٩٣١ ميلاً مربعاً يكون للأهالى الوطنيين الحق في استئجارها .

(رابعاً) اعتبار بقية الأراضى مفتوحة أمام جميع الأجناس على قدم المساواة وبدون تمييز أو استثناء .

وبمقتضى تلك التوصيات أصبح نصيب الأهالى الوطنيين من مجموع الأراضى ٥٢.٠٠٠ من الأميال المربعة (مضافاً إليها ما يمكنهم استئجاره من الأراضى المفتوحة أمام جميع الأجناس ومساحتها ٩٩.٠٠٠ ميل مربع ، ومعظمها يجب أن يكون صحراء) ، وذلك مقابل

١٦٧.٠٠٠ ميل مربع فى المرتفعات ، كلها محفوظة للأوربيين . ومعنى هذا أن مساحة أراضى الطرفين زادت بنسبة ٥ ٪ ، ٦٠ ٪ على التوالى .

ومراجعة تلك المقترحات نصل إلى الملاحظات التالية :

أولاً : إن المناطق المحجوزة على سبيل التوقيت إنما هى وسيلة لاستغلال القبائل الوطنية فى تطهيرها من تلك الحشرة القاتلة حتى إذا ما تم ذلك وأصبحت الجهة صالحة لإقامة الأوربيين ، أمكن بعد ذلك تملكها أو تأجيرها للبعض منهم ، ولن تعد السلطات فى هذه الحالة مبرراً لذلك - بما يجيزه القانون - كأن تعد الأرض فائضة عن حاجة أربابها الوطنيين .

ثانياً : إن المساحة المفتوحة أمام الأجناس جميعها على قدم المساواة لن تعود منها فائدة على الوطنيين إطلاقاً لأن أغلبيتها صحراء ، بل إن الأراضى التى يراد الانتفاع بها على هذا النحو يجب أن تكون صحراء . ولما كان الوطنيون لا يملكون المال أو المعدات أو الخبرة

الفنية فإنهم طبعاً لن يتمكنوا مطلقاً من الدخول في ميدان المنافسة ولن يستفيدوا من هذا النقص .

ثالثاً : بالرغم من الزيادة التي تقررت بالنسبة إلى الأراضى المحجوزة للمبائل الوطنية فإنها طفيفة إذ لم تتجاوز ٥ ٪ بينما نلقتها ٦٠ ٪ في حالة البيض ، وأكثـر من هذا فالمناطق المخصصة للبيض كلها في المرتفعات حيث يحود المناخ وتصلح الزراعة ويتيسر الإنتاج على نطاق واسع .

المرتفعات :

قلنا إن لجنة كارتر ارتأت منح الأوربيين مساحة واسعة في المناطق المرتفعة ، وعلى أساس تلك التوصية بدأ في أول مارس ١٩٣٩ تنفيذ «أمر في المجلس» ويقضى بالاحتفاظ للأوربيين وخدمهم بالمرتفعات السكانية ، وأصبح غير جائز قانوناً للهنود أو الإفريقيين امتلاك أرض هناك . وهكذا وجد الكثيرون من الإفريقيين أن الأرض التي أقام فيها أسلافهم منذ أقدم العصور ، لم تعد لهم حقوق قانونية بالنسبة إليها . « ولم يكن هناك من مبرر لذلك الإجراء ، سوى كونه مطابقاً لمصالح الأوربيين » (١) . ويلاحظ أن هؤلاء يشملون كل فرد ينتمي إلى جنسية أوربية وكذلك الأمر بكيين البيض .

Kenya : The Land of Conflict. by Jomo Kenyatta, (١)
London 1946, p. 18.

ولما فر الأمير بول اليونغسلاني وجد ملجأ له في مرتفعات
كينيا^١ .

العود الى عملية الاخراج :

وفي يونيه من السنة نفسها أخرجت قبيلة واتايتا Wataita من
تلال تانيا ، وفي ٢٦ من الشهر بعث رجالها برفقة إلى وزير المستعمرات
يحتجون فيها على هذا العمل التعسفي الذي أخرجهم من موطنهم .

هذه خلاصة لسياسة الحكومة البريطانية ازاء الشعب الإفريقي
في كينيا وأساسها العمل على تملك أجود الأراضي وأصلحها من حيث
الإقامة والاستغلال للأوروبيين ، وأغلبيتهم الساحقة كما قدمنا من
البريطانيين ، على حساب أهل البلاد الذين فقدوا حقوقهم القانونية

(١) والواقع ان سياسة قصر المرتفعات على الأوروبيين قديمة العهد . ففي سنة ١٩٠٨ وضع لورد إلجين Lord Egin قاعدة تقضى بأن تسير الإدارة على ذلك النهج ، كما أن قانون الأراضي لعام ١٩١٥ اشترط موافقة الحاكم على عمليات انتقال الأراضي بين الأشخاص المختلفي الجنسية . وفي سنة ١٩٢٣ نجد أن وثيقة ديفونشير تقول إنه « بعد استعراض هذه المسألة ، وبعد أن تأخذ في الاعتبار أنه خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة كان يجري تشجيع الرعايا البريطانيين ، الأوروبيين على استغلال المرتفعات ، وأنه خلال تلك المدة استحوذ المستعمرون على الأرض في المستعمرات على هذا الأساس » لذلك فإن الوثيقة تشير بضرورة السير على هذا الأسلوب .

في أراضى بلادهم . ولا عبرة بما تتبع من تخصيص مناطق معينة للأخوين لأن أغلبها غير صالح للاستغلال ، كما أنها عرضة للانتقاص من مساحتها من وقت لآخر إذا استدعى ذلك صالح العناصر البيضاء ، وبذلك لن يقف الأمر عند حد انتزاع ملكية الوطنيين فحسب ، بل إنهم كذلك لا يشعرون بالاطمئنان حتى بالنسبة إلى القليل الذي ترك لهم ، ومن هنا اتسمت حياتهم بعدم الاستقرار ؛ فضلا عن الفقر وهبوط المستوى . وفي الوقت الذي تقدم فيه الحكومة مختلف أنواع المساعدة للبيض فإنها لم تفعل شيئا من هذا القبيل لمعاونة أهل البلاد على أداء أعمالهم ، وهم الذين حرموا أجود الأراضى وأغناها .

إن الحجة التي يتذرعون بها في كينيا لتبرير نقل الأرض إلى أيدي البيض أن الإفريقى تنقصه الخبرة الفنية والموارد المالية اللازمة لأداء العمليات الزراعية طبقا للأساليب الحديثة . وإذا كان قد ظل على هذا النحو بالرغم من خضوع بلاده لبريطانيا هذه السنوات الطوال دون أن يعرف كيف يستغل الأرض ، فالعيب هنا واقع على الحكومة لأن المفروض في وظيفتها أنها تنحصر أولا وقبل كل شيء في تدريب الوطنيين ونقل ثمار التقدم العلمى اليهم وامدادهم بالمعونة اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادى .

أشرنا إلى المساعدات التي تقدمها السلطات للعناصر البيضاء ، ونضرب مثلا لذلك أنه في عام ١٩٤٣ قدمت إلى الفلاحين الأوربيين ١١٧٠٠٠ جنيه لمساعدتهم على استغلال أراض جديدة فضلا عن

حمايتهم ضد الخسائر التي قد يتعرضون لها ؛ بينما لم تفعل شيئاً كهذا لأهل البلاد الأصليين .

من هذه المعلومات اليسيرة التي عرضنا لها في الصفحات المتقدمة نخلص إلى هذه النتيجة الأساسية وهي أن مسألة الأرض من أهم العوامل التي تكن وراء الحالة الثورية التي نلقاها في كينيا ؛ وهي حالة ليست وليدة اليوم . ولكننا من نتائج السياسة الاقتصادية المتبعة هناك منذ نصف قرن أى منذ صدر أول قانون للأراضي في سنة ١٩٠٢ ومن قبل ذلك .

ولا ريب أن منح هذه المساحات الواسعة من أغنى الأراضي وأعظمها خصبا وأوفرها انتاجا لهذا العدد اليسير من الأوروبيين معناه أن القوة الاقتصادية إنما يحتكرها الرجل الأبيض .

أما نظام الحكم وأساليب الإدارة وسياسة التعليم وما إلى ذلك فلا تعدو كونها الوسائل التي عمد اليها الرجل الأبيض لفرض هذه السيطرة الاقتصادية ودعمها والاستزادة منها .

واذ فرغنا من موضوع الأراضي فاننا ننتقل إلى جانب آخر من المشكلة الاقتصادية ونقصد بها « العمل » .

مشكلة العمل الرخيص

أخذ المستعمرون الأوربيون . أو البريضاينيون بعبارة أصح ، ينفذون الى كينيا منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث يتملكون الأراضي ، ثم اشتدت هجرتهم بعد عام ١٩٣٠ وأخذت رقعة الأراضي التي حوزتهم تزداد اتساعا ، على ما بينا في غير هذا المكان . وهنا بدأت تواجهم مشكلة خطيرة وهي الحصول على العدد اللازم من الأهالي الوطنيين للعمل في المزارع ، ولم يكن السبيل ميسراً نظراً لنفور الوطني من العمل بعيداً عن عشيرته وقريته ، ولأنه شديد التعلق بأرضه فلا يقبل أن يغادرها ، وأكثر من هذا كان يأنف أن يعمل لقوم استطالوا على حرمة بلاد وانزعوا أجود أرضها منه ، وهذا الشعور العدائي صار يزداد قوة وشدة بمرور الوقت . ولكن المستعمرين لم يدخروا وسيلة الا لجأوا اليها لتحقيق بغيتهم وهي العمل الرخيص .

نظام التعاقب Squatter labour

كثيراً ما كان بعض الوطنيين يضطرون الى مغادرة المناطق المحجوزة أو المخصصة رسمياً لهم حيث يعملون ، زراعة أو رعياً في جهات مجاورة لكسب عيشهم ، وهنا تقرر في عام ١٩١٠ انه اذا اكتشف واحد من هؤلاء يفعل ذلك فان على الموظف الحكومي المختص أن

يعيده إلى مكانه الأصلي ، ويلاحظ أن السلطات لم تبد أى تساهل
مطلقاً فى تنفيذ هذا القانون (١). وفى عام ١٩١٨ صدر قانون آخر (٢)
وردت فى ديباجته العبارات التالية :

« من المرغوب فيه لتشجيع العمال الوطنيين على الإقامة فى المزارع
(أى التى يملكها الأوربيون) ، ومن أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة
لتنظيم معيشة الوطنيين فى غير الأماكن التى حددتها لهم الحكومة ...
فإنه إذا شاء أحدهم أن يعيش خارج هذه الأماكن فعليه أن يعقد إتفاقاً
للعمل لدى أحد الملاك الأوربيين ، ويجب ألا تقل مدة التعاقد عن
سنة وألا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما ينبغي ان يصدق عليه موظف
عمومى له الحق كذلك فى تحديد عدد الأسرات التى يجوز لها الإقامة
فى المزارع .

ويقوم نظام التعاقد المشار إليه على الأسس الآتية :

- (١) على رئيس الأسرة وكافة أفرادها الذكور ممن هم فوق سن
السادسة عشرة من أعمارهم ، أن يشتغلوا ١٨٠ يوماً فى السنة (٣) للمالك
مقابل أجر يتفق عليه أمام الموظف العمومى المختص .
- (٢) مقابل هذا الالتزام يقيم الوطنى مع أسرته بالمزرعة حيث

(١) Native Authority Ordinance

(٢) Resident Natives Ordinance

(٣) فى عام ١٩٢٦ طالب الفلاحون أو الملاك المستعمرون بأن تزيد المدة إلى ٢٧٠ يوماً أى تسعة أشهر فى السنة .

يزرع جزءاً منها لإنتاج حاجياته ، كما يباح له ان ترعى ماشيته فيها .
(٣) على المالك أو صاحب العمل ان يسجل عدد العمال والماشية . ولا
ريب أن هذا الذي يجرى التعاقد بشأنه يعيد إلى الذاكرة النظام الاقطاعي ،
وإن تعهد الوطني بالعمل مدة ستة شهور عبارة عن السخرة التي عرفها
النظام الأخير . ومما يلفت النظر أن هذه الطريقة التي أجازها القانون
في كينيا أشد قسوة منها في جنوب إفريقيا أو روديسيا . ولقد رحب
البيض بهذا اللون من التعاقد لأنه إزاء قلة مساحة الأراضي المخصصة
للسكان الوطنيين الذين يتزايد عددهم باطراد ، يتوافر العمل الرخيص
للمزارع .

أما الأجر الذي يتناوله الفرد ، في العمل الزراعي أو اليدوي ،
فيتراوح بين ٦ شلنات واثني عشرة شلناً مقابل ثلاثين يوماً من العمل .
ولقد جرت العادة أن يسمح للعامل الوطني وأسرته بالإقامة
في المزرعة ، ولكن تمشيأ مع سياسة عزل الأجناس البيضاء عن
غيرها ، أصبح على الأسرة في غير وقت العمل أن تهبط من المرتفعات
إلى كوخها أو مسكنها في المناطق المنخفضة وبعيدا عن مساكن البيض ،
بالرغم مما يكلفها ذلك من مشاق ومتاعب ، فضلا عن الشعور بأنها
في مستوى أقل من رب العمل .

وسائل توريير العمال

في عام ١٩٠٧ نشر في الجريدة الرسمية قرار بتكليف الموظفين

الإداريين أن يسهلوا عملية توريد العمال الوطنيين للمزارع البيضاء .
ولما اشتدت الحاجة بعد تنفيذ مشروع إسكان الجنود تحدث الحاكم
العام نورثي Nothey في ٢١ أكتوبر ١٩١٩ فقال : « يجب أن تكون
الغلبة للرجل الأبيض . . . ومن أجل خير هذا البلد ورفاهية أهله
ينبغي حملهم على العمل . . . ولذلك اعتقد أن سياستنا يجب أن تقوم
على تشجيع العمل الإختياري ، ثم بعد ذلك نمنع الكسل والخمول
بطريق التشريع » .

ولم يمض يومان على هذا التصريح حتى أرسلت منشورات دورية
تطلب إلى الموظفين مواصلة بذل الجهود في توفير العدد الكافي من
الأيدي العاملة ، وذلك بكافة الوسائل القانونية . وفي حالة قرب المزارع
من المناطق التي يقطنها الوطنيون ينبغي تشجيع النساء والأطفال على
العمل ، كما يتعين على الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر أن يعاونوا
في أداء هذه المهمة ، ويجب تذكيرهم أن من واجهم ابداء النصيح
والتشجيع للشبان العاطلين في جهاتهم على التقدم للعمل في المزارع .
فإذا ما ظلت المشكلة قائمة صار من الضروري الالتجاء إلى تدابير خاصة
خلاف ذلك لمواجهة الحال .

وبالرغم من عبارات « الوسائل القانونية » ، « النصيح والتشجيع » ،
فالواقع أن المنشور كان ينطوى على معنى الإكراه ، وهذا ما فهمه
الموظفون الأوربيون والرؤساء المحليون فعمدوا إلى الإكراه والضغط
حتى يؤدوا الواجب الملقى على عاتقهم ، خاصة وأن السلطات في كينيا

درجت على أن تقسم هؤلاء إلى فريقين ، أحدهما مجتهد والآخر مقصر .

وأثارت هذه الأساليب السخط في نفوس الأهلين لأنهم في كثير من الحالات كانوا يرغمون على هجر أعمالهم الأصلية في جهاتهم لخدمة الرجل الأبيض ؛ وأكثر من هذا فإن ما طالبت به السلطات إنما هو سخرة أو عمل إجباري ، لا للخدمات أو المنافع العامة ، بل لمشروعات فردية وخاصة . وازاء هذا راح بعض رجال الإرساليات الدينية ينتقدون تلك السياسة أمام الرأي العام البريطاني حتى اضطرت حكومة كينيا إلى إصدار منشور تطلب فيه من الرؤساء الوطنيين الا يسيئوا استغلال سلطتهم ونفوذهم . ونحب هنا أن نقول إن رجال الإرساليات لم يكونوا معارضين في توفير العمل بالنصح والتشجيع ، وإنما اعترضوا على بعض أساليب الإكراه وإجبار الأهالي على ترك أعمالهم الأصلية .

ودارت مناقشة حول الموضوع في مجلس اللوردات البريطاني

(١٤ يولييه ١٩٢٠) فقال لورد ملنر :

« إنني واثق تماما أنه سيصير واضحا للجميع انه لا محل للقهر أو الإجبار ، ولكن هناك محلا للتشجيع والنصح عن طريق الزعماء الوطنيين ورؤساء العشائر . . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى . . . أرى انه من المرغوب فيه أن يقبل الشبان القادرون على العمل مقابل الأجر وألا يظلوا عاطلين في مناطقهم المخصصة لهم . . . وفي رأي أن

الحكومة ترتكب تقصيراً في أداء واجبها إذا لم تستخدم كافة الوسائل القانونية والمعقولة لتشجيع توريد العمال إلى المستعمرين الذين يقومون بمشروعات لتفيد المحمية وحدها فحسب ، بل وأجزاء الإمبراطورية الأخرى بإنتاج المواد الأولية التي يعظم الطلب عليها ،

ومعنى هذا أن العمال الوطنيين ضرورة لا بد منها للإنتاج لصالح الإمبراطورية . وبغض النظر عن ألفاظ « قانونية » ونصح . . الخ ، فإننا نعدها غير ذات أثر جدى لأن العبرة بالتطبيق وفي حالته لا بد من القهر والإرغام إزاء نفور الأهالى المتزايد من خدمة الرجل الأبيض في مزارعه .

وفي رأى الكتاب الإنجليز أن الحكومة ، بالرغم من هذا كله ، التزمت سياسة « الحياد » . ومهما يكن من أمر فإنها أخذت تتراجع عن موقفها ، ففي مارس سنة ١٩٢٥ أعلن نائب الحاكم أن الحكومة تتوقع من الموظفين الإداريين أن يقدموا كل تشجيع ممكن . وفى فبراير من السنة التالية اشترك حاكم كينيا مع زملائه من حكام شرق إفريقيا الإنجليز فى مطالبة الموظفين بإفهام الوطنيين أن عليهم أن يشتغلوا إما لأنفسهم وإما للأوروبيين ، والمعنى هنا واضح ذلك أن عدم تمكن الأهالى من زراعة الأراضى المخصصة لهم ، ومعظمها صحراء ، بطريقة مجدية يجعلهم ملزمين بالعمل فى مزارع البيض ، وهذا بطبيعة الحال إكراه غير مباشر .

ولقد سبق أن أشرنا إلى عبارة الحاكم العام بشأن ضرورة استخدام التشريع لحمل الوطنيين على العمل أو نبذ الخمول ، ففي سنة ١٩٣٢ صدر قانون يجيز استخدام المذكور لمدة ستين يوماً في السنة بأجر في الأعمال التي تتطلبها المصلحة العامة العاجلة . ومن السهل تفسير هذا النص بحيث يعتبر العمل في المزارع الخاصة إبان الحصاد مثلاً بما تتطلبه المصلحة العامة العاجلة على اعتبار أن التأخير يضر بالمحصول وبالتالي بثروة البلاد والدخل القومي .

نظام التسجيل :

ومن الوسائل التشريعية نظام التسجيل وبمقتضاه يتعين على كل إفريقي من المذكور تزيد سنه على ست عشرة سنة أن يتوجه إلى الإدارة المختصة حيث تؤخذ بصمات أصابعه ، ثم يكلف يعد ذلك بحمل بطاقة تعرف باسم كيباندى Kipandi ، فإذا ضبط بدونها قبض عليه وعوقب بالحبس .

ولاريب أن هذا الإجراء مظهر من مظاهر الرق لأنه يراد به التمييز العنصرى ، ولكننا نرى أن له أهدافاً متصلة بمشكلة العمل ، إذ معناه مراقبة العمال الوطنيين حتى لا يتسنى لهم الهرب من المزارع . وأكثر من هذا فلما كان الهرب متعذراً على هذا النحو ، فإن العامل يبقى مقيداً بالمالك أو صاحب العمل ، وفي هذا ما يؤدي إلى إبقاء الأجور في

مستوى منخفض ، نظرا لانعدام المنافسة أو السوق الحرة في ميدان العمل .

سريع الضرائب :

يروى عن الحاكم Sir Percy Girouard أنه قال « اننا نعتبر الضرائب الوسيلة الوحيدة لإرغام الوطنيين على هجر المناطق المحجوزة لهم ، سعياً وراء العمل » ؛ وكثيرا ما ردد المستعمرون هذا المعنى في اجتماعاتهم العامة ومطالبهم وأمام اللجان التي كانت تتكون من حين لآخر لدراسة موضوع العمل .

وفي كينيا تفرض الحكومة على كل ذكر أفريقي تعدو سنه السادسة عشرة ، ضريبة كوخ وجزية فيدفع ١١ شلن في السنة عن الكوخ الواحد ، فإذا ملك أكثر من ذلك ارتفعت الضريبة . ونظرا لفداحة هذا المبلغ لايسع الكثيرون من أهل البلاد أدائه إلا عن طريق العمل في مستعمرات البيض .

ولقد قدر أن ٥٠٠.٠٠٠ شخصاً يدفعون سنوياً ما جملته ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، أى ما يعادل ٢٧ شلن للرأس الواحد .

سياسة الأراضي ومكافحة العمل :

شرحنا من قبل السياسة المتبعة من حيث تخصيص أراض لكل من الجنسين الأوربي والإفريقي ، ولما كانت المناطق المحجوزة

للإفريقيين ضئيلة المساحة نسبياً وموارد العيش فيها يسيرة ، فإنهم في هذه الحالة يجدون أنفسهم مضطرين إلى التماس الرزق عن طريق العمل لدى البيض .

أضف إلى هذا أن الحكومة لا تبذل جهوداً واضحة من أجل تنمية الزراعة وترقيتها في المناطق المخصصة للوطنيين ، ولعل هذا الإهمال أو الإغفال أمر متعمد ، يراد به حملهم على التوجه إلى المزارع حيث يعملون فيها .

ومن هذا العرض الموجز الذي أوردنا أهم عناصره يمكن أن ندرك سبباً رئيسياً من أسباب الانتفاض أو الثورة من جانب أهل كينيا ضد الرجل الأبيض وحكومته .

نظام الحكم والادارة

في عام ١٩٠٦ صدر « أمر » في المجلس ، Order-in- Council ، ويقضى بإنشاء مجلس تنفيذى ومجلس تشريعى برئاسة الحاكم العام ، وفيما بين عامى ١٩٠٦، ١٩١٩ كانت الهيئة الأخيرة تشتمل على أغلبية من الموظفين ، وإلى جانبها ثلاثة تعيينهم الحكومة من غير الموظفين . وهنا راح المستعمرون الأوربيون ، وأغلبهم من الإنجليز ، يطالبون بأن يكون لهم الحق فى انتخاب ممثليهم فى المجلس التشريعى ، وأخيراً اعترف لهم بهذا الحق فى سنة ١٩١٩ ، غير أن التنفيذ تأخر لسببين أحدهما القرار الخاص بضم المنطقة إلى مستعمرات التاج ، والثانى ، الخلاف الذى نشب بسبب المطالب التى تقدمت بها الجالية الهندية .

سياسة التمييز ضد الهنود

كان الخلاف بين الجاليتين الهندية والأوربية يدور حول المسائل التالية : —

- ١ — سياسة الاحتفاظ بالمرتفعات للأوربيين .
- ٢ — تقييد الهجرة .
- ٣ — التمييز ضد الهنود فى المدن من ناحية التجارة والإقامة
- ٤ — حق الانتخاب .

ففي سنة ١٩٠٨ اقترح السير جون هاينز سادلز ، الحاكم ، تخصيص المرتفعات للأوروبيين على أن تعطى للفلاحين الهنود مساحات صغيرة من الأرض في المناطق المنخفضة ، ونال هذا الاتجاه من وزير المستعمرات اللورد إلجين Elgin وإن كان من رأيه الا يحال بين الهنود وامتلاك الأراضي في المرتفعات بواسطة التشريع ، وإنما يحسن الالتجاء إلى الأساليب الإدارية ، ولهذا صدر قانون الأراضي لعام ١٩١٥ دون أن يحرم على الهنود امتلاك الأراضي في أى مكان من البلاد ، ولكنه نص على ضرورة موافقة السلطات على عملية نقل الأراضي بين الأجناس المختلفة ، وهو الأمر الذى كان من الصعب الحصول عليه بالنسبة إلى غير الأوروبيين . وفضلا عن هذا ففي حالة عرض أراضى التاج في المزااد فان « مكتب الأراضي » كان يشترط أن يكون المتزايدون من الأصل الأوربي .

أما عن موقف السلطات من ناحية هجرة الهنود وسياسة التمييز إزاءهم بصدد التجارة والإقامة ، فقد أفصححت عنه لجنة كينيا الاقتصادية إذ قالت في سنة ١٩١٩ « إن وجود الهنود في هذه البلاد ضد الرفاهية الخلقية والجهمانية للوطنيين ، وضد تقدمهم الإقتصادى » ، لأن الهنود - في نظرهما - يتميزون بنفور لا علاج له من الأمور المتصلة بالعناية بالصحة فضلا عن انحطاطهم الأخلاقي ، مما يجعل لهم أثرا غير طيب .

وعظم الخلاف حين قدم مشروع قانون المجلس التشريعى وينص على تعيين اثنين لتمثيل الهنود ، ولكن هذا النص سرعان ما سقط

من المشروع وهنا تدخلت الحكومة الهندية ذاتها ، كما اعترضت ،
الجمالية المقيمة هناك في كينيا وأخيراً تم الاتفاق على نوع من التسوية
وبذلك أصبح المجلس التشريعي يتكون على النحو التالي : ٢٠ من
الموظفين ، ١١ أوروبياً بالانتخاب ، ٥ هنود بالانتخاب ، ٣ لتمثيل الجمالية
العربية وأحدهما بالتعيين والآخر بالانتخاب ، وأخيراً يعين (بصفة
مؤقتة) أحد رجال الارساليات الدينية المسيحية لتمثيل مصالح السكان
الوطنيين . وكذلك أعطى حق الانتخاب للرجال والنساء من أفراد
الجمالية الأوربية .

النظام الحالي

وفي الوقت الحاضر يتألف المجلس التنفيذي من أحد عشر عضواً
بخلاف حاكم المستعمرة ، أما تشكيل المجلس التشريعي فإنه على الصورة
التالية :

- (أ) سبعة من الأعضاء بحكم وظائفهم الحكومية .
- (ب) عدد من الموظفين المعينين بحيث لا يزيدون على ٩ أعضاء
- (ج) أربعة من الأعضاء غير الموظفين (وكلهم إفريقيون) لتمثيل
مصالح السكان الأصليين .
- (د) ١١ عضواً أوروبياً بالانتخاب .
- (هـ) أعضاء ينتخبهم أفراد الجمالية الهندية .

(ز) عضوان عربيان أحدهما بطريق التعيين والآخر بالانتخاب وهذا المجلس يرأسه الحاكم ، وهو في الوقت نفسه وكيل الهيئة . ويصدر التشريع بواسطة قرارات يعدها الحاكم ، بناء على مشورة وبعد موافقة المجلس التشريعي .

وفي عام ١٩٤٦ أعيد تنظيم الحكومة بأن وضعت الإدارات المختلفة تحت إشراف أعضاء المجلس التنفيذي ، ويكونون مسئولين أمام الحاكم عن الإدارات أو المصالح التي يتولون أمرها . وفي الوقت نفسه أنشئت « هيئة للإنشاء والتعمير » يرأسها السكرتير الأول الذي أصبح عضواً في المجلس مسئولاً عن هذه الهيئة . وقسمت الإيرادات إلى قسمين أحدهما للميزانية العامة ، والآخر لأغراض الإنشاء والتعمير .

وتنقسم البلاد إلى خمس مقاطعات وهي :

المقاطعة	العاصمة
الساحل	مباسا
الوسطى	نييري Nyeri
الوادي الأخدودي	ناكورو Nakuru
نيانزا	كيسومو
الشمالية	إزيولو Isiolo

وهناك مقاطعة أخرى خارج التقسيم المذكور وهي ماساي .

نقد نظام الحكم

لعل أول ما يؤخذ على هذا النظام مجافاته للقواعد الديمقراطية الصحيحة التي تجعل الحكم في أيدي الأغلبية من الأهلين ، وهو مالا نلقاه في تكوين المجلس التشريعي بكينيا لأن النسبة العددية للأعضاء لا تتناسب مطلقا مع مثيلتها في حالة عدد السكان ، كما يتضح من البيان التالي :

عدد أفراد الجماعة التي يمثلونها (١)	عدد الأعضاء
٢٩٥٠٠	١٢ أوريبا
٩٠٠٠٠	٥ هنود
٢٠ ٥٠٠٠٠	٤ أفريقيون
٢٣٠٠٠	٢ عرب

ومعنى هذا ان الأوريبين وعدتهم ٢٩٥٠٠ نسمة أى أقل من ١٣٪ من مجموع السكان يمثلهم عن طريق الانتخاب أحد عشر عضواً ، بينما لا نجد سوى أربعة أعضاء يمثلون ٠٠ ٥٥٠ ٤٠ من الأهالي الوطنيين . وفي حالة الهنود نجد المفارقة واضحة فلهم خمسة أعضاء مقابل أحد عشر عضواً للجمالية الأوربية ، بينما العدد الكلى لكل من الجاليتين ٩٠٠٠٠ ، ٢٩٥٠٠ على التوالي ، فأن الهنود وهم أكثر

(١) طبقا لاحصاء عام ١٩٦١ .

من ثلاثة أمثال البيض لهم في المجلس أقل من نصف ما للمستعمرين
البيض .

غير أن هذه الأرقام وحدها لا توضح الحقيقة على ما هي عليه ،
فلو أننا راجعنا تشكيل المجلس التشريعي لوجدنا أنه يضم :

١ - الحاكم العام

٢ - موظفين معينين بحد أقصى قدره تسعة أعضاء

٣ - ١١ عضواً أوروبياً منتخباً

٤ - ٧ بحكم وظائفهم

ولما كان الحاكم العام ورجال الطائفة الثانية من الأوربيين ،
كان معنى هذا أن العناصر البيضاء يمثلها في هذا المجلس المكون من
٣٩ عضواً ٢٨ عضواً (على أساس أن عدد الموظفين الأعضاء التسعة) ،
أي أن الأقلية الأوربية الضئيلة إلى حد بعيد هي التي تسيطر على هذا
المجلس الذي يسن اللوائح ويصدر الأوامر لسكان البلاد كلها . وإذا
ذكرنا أن أعضاء المجلس التنفيذي ورجال الأداة التنفيذية كلهم من
الأوربيين ، كان المفهوم إذن أن هذه القوة ، أي الاستقرابية
الأوربية من الملاك ، هي التي تسيطر على جهاز الدولة فضلاً عن
سيطرتها على الجهاز الاقتصادي ، ولا ريب أن الأول لا يعدو أن
يكون وسيلة لتأكيد الحقيقة الثانية ودعمها ، بل ومحاولة تأييدها .
أما الأغلبية الساحقة وهي هنا أهل البلاد الأصليون فلا وزن لها

ولا صوت مسموع في إدارة شؤون البلاد .

ولا ريب أن هذا التفاوت في التمثيل بالنسبة إلى الجماعات المختلفة التي تقيم في البلاد إنما راجع إلى أن نظام التمثيل قائم على أساس الطائفية ، بمعنى أن كل طائفة تختار أولئك الذين تبعث بهم إلى المجلس التشريعي ، وهذا الأسلوب هو انعكاس لسياسة التفرقة العنصرية . ولو أن الانتخاب كان عاما ومباشرا ، ويشترك فيه الجميع على أساس واحد لكانت النتيجة أن يصبح الأعضاء الذين يمثلون الطوائف غيرالأوربية ، والوطنية منها بوجه خاص ، هي صاحبة الأغلبية الساحقة في هذه الهيئة ذات الاختصاصات شبه التشريعية ، ومن الطبيعي أن يحكم البلاد ما كانوا ليسمحوا بشيء من هذا القبيل لأنه يؤدي حتما إلى سلبهم ما يتمتعون به من سلطان سياسي ، وبالتالي لا بد أن ينتهي بالقضاء على تفوقهم الاقتصادي . لو أن أغلبية المجلس كانت من الوطنيين لما تمكن البيض من تنفيذ سياستهم بصدد الأراضي وغيرها من المسائل الاقتصادية . ومن هنا يتضح لنا أن النظام السياسي أو جهاز الحكم إنما يراد من ورائه خدمة الأهداف الاقتصادية ، وهكذا يثبت في تلك المستعمرات الحقيقة الواضحة وهي أن النظام الاجتماعي صرح أساسه ما يتصل بحياة الناس المادية والوسائل التي يمارسون بها الإنتاج ، وما فوق هذا الأساس ليس سوى النظم القانونية والسياسية المنبعثة منه . إننا إذا أردنا أن ندرك ماهية سياسية التمييز العنصري المتبعة في أفريقيا يتعين علينا أن نبدأ بالعامل الاقتصادي وهو إصرار الحاكم

الأبيض على أن يحتكر موارد البلاد وثرواتها الطبيعية من زراعية ومعدنية وصناعية وغيرها ، وهو لهذا يضع من نظم الحكم ويصدر من تشريعات التفرقة والتمييز ما يؤدي إلى هذه الغاية الرئيسية التي يحرص عليها .

الإدارة الوطنية

ننتقل الآن إلى موضوع آخر وهو الإدارة الوطنية في المناطق المخصصة للقبائل الوطنية ، وهنا نجد أنفسنا أمام نظم رئيسية ثلاث : فهناك أولا الرؤساء الذين تختارهم الحكومة وتمنحهم المرتبات لقاء المسؤوليات التي يضطلعون بها . وكان المفروض أن تعتمد السلطات إلى إختيار الأشخاص الذين تدين لهم القبائل بالولاء والطاعة والاحترام لأكثر من سبب أو إعتبار ، وهؤلاء عادة معروفون ولهم مكاتبتهم ومركزهم بين ذويهم بما يشبه عملية «الاختيار الطبيعي» . ولكن الحكومة لا تسير على هذه القاعدة وإنما تعين من تشاء بغض النظر عن السن أو المكانة ، في هذه المناصب الهامة ، وحببتها أنها تنتخب أكثرهم صلاحية واستعدادا من ناحية النشاط أو التعليم وما إلى ذلك من الاعتبارات ، ولكن الواقع أن الحكومة لا تريد الاستعانة بالقادة أو الزعماء «الطبيين» خشية أن يعظم نفوذهم على القبائل والعشائر ، وبذلك يقفون جهة واحدة في وجه السياسة الاقتصادية المفروضة لصالح الأقلية البيضاء . ولا ريب أن إختيار

من دونهم شأننا معناه إثارة البغضاء في النفوس ، وبهذا يتبع الرجل الأبيض ، تحقيقا لغاياته ، المبدأ المعروف منذ القدم وهو «فرق تسد» . وتمشيا مع هذا المبدأ الأخير نلقى الحكومة تعتمد أحيانا إلى تعيين رئيس من قبيلة للإشراف على شؤون أخرى ، وهو ما يتنافى مع العرف والتقاليد ، وكثيرا ما طالب الأهالي باحترام ما درجوا عليه وألغوه .

وإلى جانب الرؤساء نجد المحاكم الوطنية وتعينهم الحكومة طبقا لقواعد المحاكم الوطنية الصادرة في عام ١٩١٣ ، ولهذه المحاكم اختصاص الفصل في الدعاوى المدنية المترتبة على الخلاف بشأن الملكية ما دامت الأخيرة التي هي موضع النزاع لا تتجاوز قيمتها مبلغا معيناً من المال . ولها أن تفصل في البعض الأعمال أو الجرائم التي تعد مخالفة للقوانين الوطنية السائدة ، وهي تأمر بالفرامة أو الحبس (لأمده محدود) مع اشتراط موافقة مأمور الجهة . ويلاحظ أن الرسوم التي يؤديها المتقاضون من نصيب أعضاء المحكمة (لتغطية مرتباتهم ونفقاتهم) ، أما الفرامات التي يحكم عليهم بها فتضاف إلى الإيرادات العامة .

وأخيرا لدينا المجالس الوطنية في المراكز الإدارية المختلفة التي تنقسم إليها البلاد . ويتكون الواحد منها من المأمور (رئيسا) واثنين من الوطنيين يعينهما الحاكم أو القبائل . ومدة المجلس ثلاث سنوات ، وهو يجتمع كل ثلاثة شهور ، وله أن يصدر قرارات في المسائل

ذات الصبغة المحلية البحتة، كما أن في استطاعته أن يفرض بعض الرسوم للأغراض المحلية ، وأن يحصل على ريع من أولئك الذين يمارسون الأعمال التجارية في المناطق « المخصصة للوطنيين » . وبما يلفت النظر أنه يجوز أن يمنع عرض أية مسألة يرى أنها غير مرغوب فيها من وجهة نظر المصلحة العامة .

الالتزامات المفروضة على الوطنيين :

أما الالتزامات المفروضة على الوطنيين في المناطق المخصصة لهم فأهمها : —

أولاً : أداء الضرائب : فعلى كل فرد من الذكور بلغ السادسة عشرة من العمر وعلى كل أرملة ، أداء ضريبة كوخ وجزية (١) ، ويلاحظ أن الضريبة تتعدد حسب عدد الزوجات حتى ولو أسكنهن الزوج في كوخ واحدة . أما الضريبة على الأرملة فكانت موضع النقد الشديد لأنه طبقاً للعرف السائد لا يعد الكوخ الذي تقيم به ملكاً لها وإنما يملكه الابن أو أحد سلالته الزوج . ونحب أن نذكر بهذه المناسبة أنه في أوغنده لا توجد سوى ضريبة فردة الرؤوس (أى الجزية) .

ثانياً : السخرة : أى العمل بغير أجر وذلك فى مثل إنشاء الطرق والكبارى والمجارى المائية اللازمة للجماعة . وبالرغم من أن القانون لا يفرض السخرة إلا على القادرين من الذكور ، فكثيراً ما عمدت السلطات إلى استخدام النساء والأطفال .

ثالثاً : العمل بأجر لمدة ستين يوماً على الأكثر فى السنة فى أعمال مثل حمل موظفى الحكومة أثناء تنقلاتهم ، وإنشاء بعض المرافق العامة كالطرق والكبارى والسكك الحديدية .

ولارىب أن هذه الأعباء الملقاة على عاتق أهل كينيا الوطنيين هوت بهم إلى مستوى الرق ، وهى قد تبدو طبيعية من نظام جعل من نفسه المالك للأرض ، واعتبرهم - أى أصحاب البلاد الشرعيين - مجرد مستأجرين .

الخدمات المتفانية والصحية :

يحدثنا الزعيم كيدياتا أنه بالرغم من أن الإفريقيين يدفعون ضرائب كثيرة فإن التعليم الذى تهيئه السلطات لأبنائهم ضئيل القدر . وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمى يبين عدد الأطفال الذين

فى سن التعليم ، فانه يمكن أن نجعل عدتهم تتراوح بين ٥٠٠.٠٠٠ ،
٦٠٠.٠٠٠ . وطبقا لتقرير «إدارة التعليم بكنيا» عام ١٩٣٧ كان عدد
تلاميذ المدارس الأولية ٨٧٢.١٠٠ ، ومن هؤلاء ٣١٧٥ تلميذا فى
المدارس الأميرية ، ٦١٢٢٠ تلميذا فى مدارس لا تقدم لها الحكومة
أى إعانة (١) ويقول المصدر نفسه إن ما ينفق على تعليم الفرد الواحد
فى السنة ٨ شلنات ، بينما يتكلف عدد يقل عن ٢.٠٠ من أبناء الأوربيين
٤٩٢٥٥ جنيهها انجليزيا .

ومعنى هذا كما يقول هذا الزعيم الوطنى « أن الفقراء هم الذين
يدفعون ثمن تعليم الأغنياء » ، أى أن الضرائب التى يدفعها الإفريقيون
ويلقون أشد العنت فى أداؤها بسبب فقرهم وضآلة مواردهم ، تخصص
لتعليم أبناء الأرستقراطية البيضاء التى تحتكر ثروة البلاد .

ومما يلفت النظر ان اهتمام الإدارة البريطانية فى كينيا منصرف
إلى التعليم الأولى البسيط ، أما التعليم المتوسط والثانوى والفنى والعالى
فموضع الاهمال البالغ ، وبهذا تتجه السياسة التعليمية إلى منع قيام

(١) طبقا لاحصاء سنة ١٩٤٧ كان بالبلاد ٤٥ مدرسة أميرية (١٠ أوربية ، ١٤
هندية ، ٧ عربية وصومالية ، ١٥ إفريقية) ، ٢٣٣٦ مدرسة غير اميرية منها ٢١٤٩
مدرسة إفريقية . وكذلك يوجد عدد يسير من المدارس الافريقية الخاصة .

طبقة مثقفة تثقيفا صحيحا خشية أن تكون عاملا في إنماء الوعي القومى مما يتعارض مع مصلحة البيض .

أما الخدمات الصحية والاجتماعية فيكاد لا يكون لها وجود ، اللهم إلا إذا اعتبرت السجون من الخدمات الاجتماعية !! « فالتأمين الصحى ، ومعاشات كبر السن ، وأعمال الصحة العامة ، مما ينظر إليه العامل البريطانى على أنه من حقه ، ليس جزءا من تلك الهبة التى جاءت بها الحضارة إلى الشعب الافريقى فى كينيا (١) .

(١) جومو كنياتا ، مصدر سابق ، ص ٥ .

نمو الحركة القومية

لم تمض سنوات قلائل على ابتداء الاستعمار الأبيض لكينيا حتى بدأت حركات التمرد والانتفاض ، بسبب سياسة المستعمرين الاقتصادية بصفة خاصة « فثارت قبيلة ناندي في عام ١٩٠٥ ، وقبيل الحرب العالمية الأولى حدثت ثورة في صفوف قبيلة جيريانا (من البانتو) وتقيم على مقربة من الساحل ، وذلك حين حاولت السلطات نقلها من موطنها إلى مكان آخر ، قيل طمعا في أراضيها ، وقيل لحماهم على التماس العمل في الموانئ بسبب النقص في الأيدي العاملة .

وكذلك شهدت الفترة السابقة للحرب المقاومة من جانب قبيلة ماساي لسبب الخلاف حول الأراضي .

في أعقاب الحرب الأولى

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى توافرت طائفة من العوامل كان لها أثرها القوي في اشاعة السخط وإعداد النفوس للمقاومة :

١ - فبسبب الكساد الذي أصاب العالم في عام ١٩٢١ عمدا الفلاحون الأوروبيون ، وقد تأثروا به ، إلى خفض أجور العمال الوطنيين بمقدار الثلث .

٢ — ترتب على هبوط قيمة العملة (وهى الروبية الفضية) أن مدت الحكومة إلى استعمال الشلن السائد فى إفريقيا الشرقية (١) ، وهذه التقلبات أوجدت شعورا من القلق بين الأهالى .

٣ — وبالرغم من ذلك رفعت الحكومة الضريبة من ١٢ إلى ١٦ شلناً ، كما بدأ تطبيق نظام « شهادات التسجيل » .

٤ — نشطت الحكومة عن طريق موظفيها فى « تشجيع » (وبعبارة أخرى ارغام) الأهالى ، وبخاصة النساء والأطفال ، على العمل فى مزارع البن .

٥ — قررت السلطات منح ألف مزرعة للجنود الانجليز السابقين . ولما عاد جنود كينيا الذين اشتركوا فى الحرب إلى ديارهم ، بعد أن أبلوا فى القتال بلاء حسنا ، شهدوا كيف أخرجت قبائلهم وأسراتهم من الأراضى التى كانوا يقيمون فيها ، كما كثر الحديث عن مشروعات جديدة للاستيلاء على مساحات أخرى من أملاك الأهالى .

جمعية افريقية الشرقية الوطنية

فى ظل تلك الظروف قام « هارى ثوكو » Harry Thuku ، وكان من موظفى الحكومة ، بإنشاء ما عرفت باسم « جمعية إفريقيا

(١) يعادل الشلن الانجليزى ، وينقسم إلى ١٠٠ سنت .

الشرقية الوطنية» East Africa Native Association، وهدفها الدفاع عن حقوق المواطنين الاقتصادية والسياسية، فكانت أول منظمة من هذا القبيل؛ وبذلك يمكن القول أن الحركة القومية المنظمة قد بدأت لأول مرة في كينيا.

وراح الزعيم الوطني يعقد الاجتماعات التي يفد إليها الآلاف، وأخذ المتكلمون يتحدثون عن الحقوق السياسية والمساواة والحريات، ولكن إلى جانب هذا نرى ظاهرة لها أهميتها هي استخدام الدين وسيلة لانهاض الهمم وبيان شرعية مطالب السكان. ولهذا كان القادة يتحدثونهم أن الله لا يميز بين الأبيض والأسود، «أنهم جميعاً أبناء آدم ومتساوون أمام الله».

وهكذا عرفت الجماهير أن الأديان السماوية تحض على المساواة وتستنكر التمييز على الأساس العنصري أو اللوني

المرونة على الأهالي :

وإذ شعرت السلطات بازدياد نفوذ الزعيم والخطر الكامن وراء دعوته سارعت إلى القبض عليه، ويلاحظ أن قانون نقل الوطنيين الصادر في عام ١٩٠٩ أجاز للحاكم أن يأمر بنقل أى وطنى إلى أى مكان إذا ما كان خطراً على الأمن والنظام، ويدون توجيه اتهام معين أو محدود إليه.

وزج بالرجل في سجن نيروبي ، وفي المساء تجتمع الألوف من الناس وظلوا جالسين أمام الأبواب ، فاذا ما أصبح الصباح كان عددهم قد تضخم بمن انضم إليهم . وتوجه قادتهم إلى المسؤولين يرجون الإفراج عن الزعيم الذي لم يرتكب إثماً ولم يخرق القانون والنظام . وفجأة راحت قوة البوليس تطلق النار على الأمنيين الذين لم يتوقعوا غدراً أو خيانة ، فبلغ عدد القتلى ثمانية عشر شخصاً . ومن عجب أن السلطات اعترفت فيما بعد أن حادث الاعتداء وقع خطأ ، ولكن كان له ما يبرره في ظل تلك الظروف ! وعلى أثر العدوان قامت الحكومة بترحيل هاري ثوكو واثنين من أبناء عمومته ، ولكن ذكراه ظلت عالقة بالأذهان ، والآثر الذي أحدثه لم يزل ، فهو أول زعيم وطني وقف يدافع عن حقوق البلاد .

مل الجمعية :

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن السلطات عمدت إلى مقاومة الجمعية ، فحاولت عن طريق أعوانها تأليف هيئات مماثلة ترعاها ، وبذلت الجهود للتفرقة ، وإذ عجزت لم يسعها إلا الأسر بجل الجمعية واعتبارها غير قانونية ، فكانت النتيجة أن تحول نشاطها إلى أسفل أي أصبحت « جمعية سرية » وتكونت الخلايا في كل مكان ، ولا تضم الواحدة منها سوى العدد القليل من الأعضاء .

جمعية كيكويو المركزية :

وفي عام ١٩٢٤ أعلن أن لجنة برياسة أورمسي جورستقوم بزيارة شرق إفريقية لدراسة مسائل مختلفة وفي مقدمتها موضع الأراضي في كينيا . ولما كانت « جماعة افريقية الشرقية » ممنوعة من مزاوله أى نشاط ، اجتمع نفر من شباب البلاد وألفوا ما أطلقوا عليه اسم « جماعة كيكويو المركزية » ، وأعدوا مذكرة أقرها الرؤساء والزعماء ، متضمنة كافة المسائل التي هي موضع الشكوى ، ومعبرة عن الآمال والأهداف التي تجيش بها نفوس الأهالي الإفريقيين . وفيما يلي أهم النقاط التي تناولتها المذكرة :

مسألة الأرض :

فيما يختص بمسألة الأرض فإننا نرجو باحترام تعديل قانون أراضي التاج لعام ١٩١٥ (والخاص بمستعمرة كينيا) بحيث يعترف بحقوق الوطنيين في الأرض ، وهي الحقوق التي ألغها القانون سالف الذكر دون أن يوفر اطمئنانا مقابل ما كان لنا من قبل ، وبذلك تركنا وليس لنا أى حق قانوني اطلاقا في أراضينا وجعلنا مجرد مستأجرين تحت إرادة التاج . وإلغاء حتمنا القانوني في الأرض عرض بعض أهلنا للاستغلال كما انتزعت منهم ممتلكاتهم لصالح غير الوطنيين ، كما أنه حرمانا أى ضمان ضد أية محاولات فيما بعد للاعتداء على أراضينا .

وكذلك نرجو ألا يمر مشروع القانون الخاص بإنشاء هيئة وصاية على أراضى الوطنيين . وعلى النقيض من ذلك فإننا نتقدم فى احترام بالمطالب الآتية :

(أ) قبل اتخاذ أى إجراء يجب أن يعطى لكل مالك من كيكويو ما يثبت ملكيته حتى يطمئن إلى أن أحداً لن ينزع منه أرضه .

(ب) عدم إجراء أى تبادل فى المنطقة المخصصة للوطنيين « بين أهل كيكويو وغير الوطنيين ، لكي يطمئن الأولون إلى أنهم لن يحرموا من أرضهم بهذه الوسيلة .

(ج) ابقاء الأرض فى أيدي مجالس الكيكويو (القبيلية) على أن تكون لها سلطة التصرف فيها طبقاً للتقاليد المرعية بدون تدخل من موظفى المنطقة .

(د) ألا يتدخل الموظفون فى المجالس التى تتصرف فى الأرض ، بوصفهم رؤساء لهذه المجالس .

(هـ) عدم التأجير لغير الوطنيين فى داخل أراضى كيكويو ، وحيث تم ذلك فى الماضى يجب دفع تعويض إلى أصحاب الأرض الذين أصابهم الضرر (أو إلى أعقابهم اليوم) .

(و) وقف إصدار ترخيصات الاحتلال (الإقامة) المؤقت لغير الوطنيين وذلك فى أراضى كيكويو ، لأن هذا يؤدى إلى نزاعها من أيدي رجال القبيلة .

(ز) كافة أراضي كيكويو التي أعطيت للغير يجب إعادتها إليهم إذا أمكن (أو لنويهم) على أن يدفع التعويض عن الخسائر التي تحملوها خلال السنوات التي نزع منهم الأرض .

(ح) السماح لأهل كيكويو بزراعة المحاصيل الاقتصادية مثل البن العربي (يقصد البنّي) في الأرض التي يشغلونها وذلك بدون إقامة أى عائق في وجوههم .

(ط) تدريب أهل كيكويو على الأعمال الزراعية حتى يعملوا ويشجعوا غيرهم على الزراعة ، بدلاً مما تقوم به الحكومة الحكومة من إرسال أناس لتعليم شعب كيكويو ، ولا يبذلون إلا القليل من الجهد .

وأننا نرجو أن تلفت نظركم إلى أن أهل كيكويو قد فقدوا الثقة في تخطيط الحدود إذ ثبت عدم جدوى ذلك في الماضي ، فقد جرت العادة على تجاهل تلك الحدود المرسومة ومنح الأرض التابعة للمناطق المخصصة للوطنيين في كيكويو إلى غيرهم .

تمثيل الوطنيين :

وإذ نأخذ في الاعتبار أن سكان كينيا الوطنيين يمثلون أغلبية هائلة بالقياس إلى الجاليات غير الوطنية فإننا نرجو :

(أ) ان يسمح للسكان الوطنيين أن ينتخبوا ثلاثة إفريقيين واثنين من الأوربيين كخطوة مبدئية ، لتمثيل المصالح الوطنية ، على أن ينتهى الأمر أخيراً بأن يكون للوطنيين الأغلبية فى المجلس التشريعى .

(ب) أن ينتخب الوطنيون ثلاثة من جنسهم لتمثيل مصالحهم فى المجلس البلدى .

التعليم :

(أ) جعل التعليم الابتدائى والزراعى والمنزلى إجباريا بالنسبة إلى الأولاد والبنات الوطنيين .

(ب) إنشاء عدد كاف من المدارس الثانوية والعالية فى جميع المناطق التى يقيم فيها الوطنيون حتى ينقلوا التعليم العالى إلى الصبيان الوطنيين الذين أتموا التعليم الابتدائى .

(ج) أن تشجع المجالس الوطنية فى الأقاليم على أن ترسل الأكفاء من الأبناء إلى إنجلترا وغيرها للتزود بالتعليم الجامعى أو العالى فى الآداب والطب والهندسة والزراعة وغيرها .

(د) أن تضع الحكومة نظاما للمنح الدراسية Scholarships بقصد تعليم ذوى الكفاية من الوطنيين فى داخل البلاد أو الخارج .

مشكلة العمل

نرجو : --

(ا) إلغاء ال « كيباندى » وشهادات التسجيل التى تحد من حرية
رعايا التاج الوطنيين فى التنقل ، والتى تسهل الجهود المبذولة
لإبقائهم فى حالة العبودية .

(ب) إزالة كافة القيود المفروضة على الوطنيين بشأن زراعة البن
العربى وغيره من المحاصيل الاقتصادية فى مزارعهم .

(ح) توفير الضمان اللازم للوطنيين بعدم إرغامهم على هجر
أرضهم للعمل عند الأوربيين ، ما داموا يدفعون ما يطلب
منهم وينتجون المحاصيل فى مزارعهم .

(د) إعفاء النساء من ضريبة الكوخ والرأس أسوة بما هو جار
فى حالة الأرمل التى تجاوزت سن الحمل .

وأخيرا وصلت اللجنة وعقدت أحد اجتماعاتها الذى دعت إليه
الرؤساء وأعضاء « كيكويو المركزية » للإدلاء بآرائهم . وهنا يحدثنا
الزعيم السكىنى جومو كينيا تا فى هؤلاء القادة وفدوا إلى مكان الاجتماع
ومن ورائهم الآلاف من مواطنيهم . وتكلم مفتش المنطقة فطلب اليهم
الإيجاز فى الحديث نظرا لما يشعر به أعضاء اللجنة من التعب الشديد
بسبب رحلتهم الطويلة ، كما طلب اليهم أن يشقوا بأنه أطلع اللجنة على

كافة مطالبهم ، وأن الموظفين المحليين جميعا ، وكلهم حريص كل الحرص على ما فيه رفاهية الإفرقيين لم يدخروا وسعا من أجل ترقية أحوالهم وختم خطابه قائلا أنه لا يشك في أنهم سيؤكدون للجنة ما يشعرون به من سعادة ورضاء ازام ما فعلته الحكومة نحوهم ومن أجلهم ، ثم دعا زعيمهم الأكبر إلى أن يتحدث إلى اللجنة .

ووقف الزعيم وبعد أن رحب باللجنة باسم شعبه قال : « إننا نعرف أن المفتش قد تحدث إليكم عن سعادتنا ورضائنا . وإذا كنا لا نريد أن نعقب على إخلاصه ، فإننا نريد منكم أن تبلغوا ملككم أننا منذ العصور الموهلة في القدم قد أقمنا في الأرض التي كانت ملكا لنا والتي كانت مصدر العيش لنا ولما نملك من ماشية . . . ولكن هدوئنا قضى عليه نقل ملكية أرضنا ، ففي كل سنة أخذت منا الأرض شطرا بعد آخر ، دون موافقتنا وبغير تعويض . . . إننا نعلم أنكم حضرتم هنا لتروا بأنفسكم حالنا وترفعوا التقارير بشأن درجة السعادة والرخاء اللذين نتمتع بهما واللذين أسبغتهما علينا حكومتكم . وإنا لنا أمل ؛ بعد أن تروا الأمور على ما هي عليه ، أن تعودوا إلى وطنكم لتحدثوا لملككم أن شعبا مزارعا مثلنا لا يمكن أن يكون سعيدا بغير الأرض . » ولم يكد الزعيم ينتهي من كلمته حتى تقدم شباب الجمعية بالمذكرة التي سبق إعدادها ، ودارت مناقشات طويلة حول محتوياتها واشترك فيها الجميع من الشيوخ والشبان ، وراحوا يبثون شكواهم وآلامهم

ويعبرون عن مطالبهم من الناحيتين العامة والمحلية ، وبدا واضحا أن الآلام واحدة والمطالب واحدة ، ذلك أن المشكلات واحدة .

وانتهت الجلسة ، وعادت اللجنة أخيراً إلى بلادها لترفع تقريرها عما رأت وسمعت ، ولكن الحكومة البريطانية لم تفعل شيئاً جدياً لرعاية الإفريقيين .

نشاط الجمعية :

أما جمعية كيكويو فعملت على دعم مركزها وتوسيع نطاق نشاطها وتقوية الصلات بينها وبين عامة الناس ، وظلت تتزعم حركة الكفاح القومي في البلاد ، وهنا يبرز أماننا من بين أعضائها وقادتها بعبارة أدق الزعيم الوطني الكبير « جومو كنياتا » وسنعود إليه في موضع آخر .

وتألفت في إقليم كاثيرونندو هيئة للدفاع عن مصالح دافعي الضرائب ولكن القيادة ظلت في يد الجمعية التي خرجت عن الدائرة المحلية وصارت ذات طابع قومي عام ، فانشأت لها فروعاً في مختلف أرجاء البلاد ، وأدخلت إل صفوفها القبائل الأخرى ، وجعلت هدفها العمل على الدفاع عن حقوق ومصالح الإفريقيين جميعاً بغير تمييز .

وخلال تلك السنوات حدثت عمليات عدة من الاستيلاء على أراضي الوطنيين فكانت تحتاج عليها الجمعية لدى السلطات المسؤولة في

البلاد ولدى حكومة لندن ذاتها . وكثير ورود اللجان البريطانية للتحقيق والاستقصاء ، وهنا تتولى الجماعة الاتصال بها وتوضيح وجهات نظر الأهالى وأسباب شكواهم .

ويكفى أن نضرب هذا المثل (١) لبيان مبلغ حرص الجمعية على المصالح الوطنية ، ففي سنة ١٩٣٨ وقع ما يعرف بحادث الماشية في المنطقة المخصصة لقبيلة واكامبا ، ذلك أن المستعمرين لاحظوا أن عدد الماشية لدى القبيلة قد زاد إلى حد كبير مما أصبح خطراً يهدد التربة . وكانت القبيلة تدرك هذه الحقيقة ولكنها لم تعرف وسيلة يمكن بها تلافي الأمر ، وهنا فوجئت بقوة عسكرية تهبط على أرضها لتأخذ (تصادر) جانباً عن ثروتها الحيوانية حيث تباع بأثمان بخسة للغاية . وغضبت القبيلة لأن الماشية مصدر رزقها ومظهر ثرائها ومركزها الاجتماعى .

سارعت الجمعية إلى إرسال برقية إلى الحكومة البريطانية وتحدثت الصحف فى إنجلترا ، ولسكن الحكومة فى كينيا لم تفعل شيئاً . وهنا تجمع ألوف من أبناء القبيلة وساروا إلى نيروبي لمقابلة الحاكم ، فلبى رفض الالتقاء بهم افترشوا الأرض فى نظام وظلوا على ذلك الوضع ستة أسابيع . وأخيراً وعد الحاكم أن يقابلهم إذا عادوا إلى ديارهم

(١) أورده « جومو كينيا » فى كتابه Kenya : The Land of Conflict

وهناك تحدث محاولا تهديتهم وأعلن أن مصادرة الماشية إجراء لن يتكرر وأن الماشية التي لم يتم بيعها ستعود إلى أصحابها . ولكن لم يكد الرجل يغادر المكان حتى نكشت السلطات بالوعد ، وإذا بعمليات مصادرة الماشية تجري أكثر من مرة . ولعل هذا الحادث كاف للدلالة على تضائل ثقة الوطنيين في عدالة الحكم وصدق الوعود .

الحرب الثانية وما بعدها

نشبت الحرب العالمية الثانية ولم يمض وقت طويل حتى اشتركت إيطاليا الفاشية إلى جانب ألمانيا النازية ، وسقطت فرنسا تحت أقدام الألمان وقامت حكومة فيشي الخاضعة لسلطان الأخيرين . وهنا عمدت بريطانيا إلى مستعمراتها الإفريقية لتجنيد الوطنيين ، وانضم عدد كبير من أهل كينيا إلى القوات البريطانية ، حيث أبلوا بلاء عظيماً ضد القوات الإيطالية في شرقي أفريقيا والفرنسيين في مدغشقر ، كما حاربوا أبناء اليابان فيما بعد . وكذلك استخدمت القوات البريطانية والمتحالفة عدداً من العمال الكينيين ، وهنا أمر يسترعى الإهتمام ذلك أن المستعمرين طلبوا من السلطات العسكرية ألا تستخدم أهل كينيا في هذه الأعمال لأنها تدفع لهم أجوراً مرتفعة ، الأمر الذي لا بد وأن يحمل أخوانهم ممن يعملون في المزارع البيضاء على المطالبة بأن تزداد أجورهم (١) ، ونزلت السلطات البريطانية على الطلب وامتنعت عن استخدام العمال من أهل كينيا .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعين على البلاد أن تمون بالغذاء القوات المتحالفة في الشرق الأوسط ، فصارت تبعث بمقادير كبيرة من الشاي والبن والقمح والكتان والذرة ، وغير ذلك من المنتجات . وهكذا أسهمت كينيا بنصيب يفوق طاقتها في المجهود الحربي ،

يوجهها للاستعمار . فهي عنده جمعية إرهابية لا تؤمن بغير العدوان وسفك الدماء ، وهي لا تفرق في اختيار ضحاياها إذ منهم البيض والأسويون والمسيحيون ، وهي كذلك مدفوعة إلى هذا المسلك بمؤثرات خارجية ، شيوعية أو غيرها .

وإذن فالفرض واضح وهو حرمان هذه الجماعة - إن صح وجودها على هذا النطاق الواسع - من العطف العالمي ، وإلقاء ظل قائم على الحركة القومية النامية في كينيا .

ومهما يكن من أمر ، فالأمر الذي لا يمكن إنكاره أو الجدل بشأن صحته ، أن شعب كينيا قد نهض في وجه الرجل الأبيض مطالباً بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

كينيا و حقوق الانسان

عرضنا بقدر ما وسع المجال للأوضاع والظروف التي يعيش فيها أهل كينيا ، أى أصحاب البلاد الأصليون ، وحتى نتبين مدى ما تنسم به من الإنحراف عن معايير العدالة والمثل الديموقراطية المتعارف عليها ، نحاول فى إيجاز أن نشير إليها على ضوء «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان» .

تقول المادة الأولى من هذه الوثيقة الدولية « يولد الناس كافة أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا العقل والضمير وينبغى أن يعملوا ، كل منهم قبل الآخر ، بروح من الأخوة » . فاذا رجعنا إلى كينيا نجد أن المبدأ المتبع هو التمييز العنصرى فللبيض حياتهم ، ولغيرهم أوضاعهم والانتخابات للجلس التشريعى تجرى على الأساس الطائفى ، ولكل من العنصرين مدارس ونواديه ومحال اقامته . وينظر الببيض إلى سواهم على أنهم دونهم مستوى وحضارة .

ولا ريب أن هذا كله يتنافى مع أبسط عناصر المساواة والأخوة وثمت مبادئ أخرى سامية نلقاها :

- (١) فللكل حق الحياة والحرية وضمان الذات (م ٣)
- (٢) ولا يجوز أن يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقاب ،
- مما يصطبغ بالقسوة أو يبعد عن الروح الإنسانية أو يهبط بالكرامة (م ٥)

(٢) والجميع متساوون أمام القانون (م ٧)

(٤) ولا يجوز أن يتعرض الفرد للقبض عليه أو الاعتقال أو

النفى بطريقة تعسفية (م ٩)

هذا ما ينص عليه الإعلان العالى لحقوق الإنسان ، ، ولكن حكومة
كينيا البيضاء لا تعترف من الوجهة العملية بهذه الحقوق . فالتشيل فى
المجلس التشريعى لا يتناسب مع عدد الطوائف ، وإجبار الأفريقيين
على الإقامة فى أماكن خاصة لهم مما يتنافى مع احترام كرامة الإنسان
وتحريم الامتلاك فى المرتفعات على غير البيض خروج على قاعدة
المساواة أمام القانون ، وللحاكم أن يأمر بنفى أى شخص قد يكون
فى نظر السلطات مبعث خطر على الأمن والنظام ، حتى ولو لم يوجد ،
إلية اتهام معين محدود ، واعتقال الأحرار والمطالبين بالإصلاح أمر
مألوف .

ونقرأ كذلك فى هذه الوثيقة الدولية .

(١) أن لكل انسان الحق فى الامتلاك بمفرده أو بالاشتراك مع

الآخرين (م ١٧/١)

(٢) ولا يجوز حرمانه بطريق تعسفى مما يملك (م ١٧/٢)

أما فى كينيا فان السلطات البيضاء قررت فى أثر استثمار البلاد
أن الأراضى ملكة للتاج ، ومن هنا راحت تنزع الأراضى من أصحابها
الأصليين أو الفعليين وتمنحها للمستعمر الأبيض ، ثم خصصت لهؤلاء

مناطق معينة يقيمون فيها ويستغلونها ، وإن جاز الانتقاص من مساحتها
إذا كان مثل هذا الاجراء في صالح الرجل الأبيض .

وأكثر من هذا :

١ — فللفرد الحق في حرية ابداء الرأى (م ١٩)

٢ — وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات بالطرق السلمية (م ٢٠ / ١)

٣ — وأن يشترك في حكومة بلده بطريق مباشر عن طريق

أولئك الذين يختارهم في حرية لتمثيله ، وأن يشغل مناصب الخدمة
العامة في بلاده (م ٢١)

٤ — وأن إرادة الشعب هي الأساس الذى يقوم عليه سلطان

الحكومة (م ٢١)

أما فى كينيا فتمد رأينا كيف اعتقل زعيم لأنه ألف جمعية للمطالبة

بحقوق أهل البلاد ، وكيف حرم النشاط السياسى على جمعية كيكويو

المركزية ونفى بعض زعمائها ومنع صدور المجلة التى تنطق باسمها . وفى

الوظائف العامة تلقى المناصب الرئيسية مقصورة على الأوربيين ، كما

أن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس التشريعى من الآخرين ،

بينما أهل البلاد لا يمثلهم فى هذه الهيئة سوى أربعة أعضاء .

وتنص المادة ١٣ على حرية الفرد فى التنقل والاقامة داخل الدولة

التي ينتمى اليها ، ولكن الكينى الذى يتعين عليه حمل بطاقة التسجيل

إذا غادر مكان العمل بإرادته فإن السلطات تعيده قسراً .

وهل لكل فرد الحق في التعليم ، وهل التعليم الأولى أو الأساسي إجبارى . طبقا للمادة السادسة والعشرين ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد وتطالب المادة الثالثة والعشرون بأن لكل امرىء الحق في العمل ، والاختيار الحر للعمل الذى يمارسه ، والتمتع بأحوال من العمل عادلة ومناسبة ، وفى الحماية ضد البطالة ، ونعتقد أن ماسجلناه من قبل عن شؤون العمل فى كينيا ينطوى على مخالفة صارخة لتلك القواعد الانسانية .

الحق ، أن إدارة الرجل الأبيض فى المستعمرات الإفريقية لتجرى على نقيض المبادئ التى يشتمل عليها الاعلان العالمى لحقوق الانسان . وأكثر من هذا فإن ماسجلناه عنها فى الصفحات المتقدمة لخروج واضح على ميثاق الأمم المتحدة ، كما يتضح من الموازنة بينها وبين النصوص التالية الواردة فى الفصل الثانى عشر من الميثاق خاصا بنظام الوصاية الدولى :

المادة السادسة والسبعون

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد « الأمم المتحدة » المبينة فى المادة الأولى من هذا الميثاق هي : —

(ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم . وإطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه

ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التي تعرب عنها بل حريتها وطبقا لما قد ينس عليه في شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) التشجيع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على إدراك ما بين الشعوب العالم من تقييد بعضهم بالبعض .

(و) كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء « الأمم المتحدة » وأهاليها المساواة بين هؤلاء الأهالي أيضا فيما يتعلق بإجراء القضاء . .

ماذا بقصد الاستعمار ؟

انه هذه التهم التي نطال للجمعية وللزعيم كذباتا تدل على هدف استعماري بعيد .

لقد ضاع الاستعمار ذرعا بالرجل ، ولا بد من التخلص منه

ومن هنا الانزمام

الذي عقوبته الاعرام